



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

ناقوس خطر جديدا!

أصدر حزب الإرادة الشعبية يوم الجمعة 14 آذار بياناً وضع فيه موقفه من الإعلان الدستوري. يتلخص جوهر هذا الموقف بأن الإعلان «جاء مخيباً للآمال، وأقل من أن يكون أساساً صالحاً لانتقال سلس يحمي وحدة البلاد وأهلها ويغلق الباب على التدخلات الخارجية بمختلف أشكالها».

ركز البيان على ثلاث نقاط أساسية ضمن الإعلان «لا ترتقي برأينا لمتطلبات وخطورة المرحلة التي تعيشها البلاد»، وهي باختصار:

أولاً: تحديد الفترة الانتقالية بخمس سنوات، وترك البلاد كل هذه الفترة دون دستور دائم ينتج عن مؤتمر وطني عام حقيقي وواسع التمثيل، يكرس المخاطر التي تعيشها الوحدة الوطنية للبلاد، ويرفع من مخاطر التدخل الخارجي بأشكاله المختلفة، ويعرقل ويصعب رفع العقوبات.

ثانياً: تغيب عن الإعلان الدستوري بأكمله، من حيث الشكل ومن حيث الموضوع، الفكرة الأثمن والأكثر أساسية القائلة بحكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب.

ثالثاً: مع أهمية مركزه السلطات ضمن مرحلة خطيرة كالتى نعيشها، إلا أن المركزية تصبح هشّة وضعيفة بالمعنى العملي حين لا تقوم على التوافق العام بين السوريين، وحين تقوم على الاستئثار وحبازة السلطة التنفيذية، ومقام الرئاسة ضمناً، لصلاحيات تمتد للسيطرة على السلطات الثلاث بشكل كامل، ضمن تكرار للدستور السابق الذي يكرس الهيمنة على مختلف السلطات. وهذه الملاحظات تشمل الأمور الأكثر أساسية فقط، ولا تتعرض لتفاصيل كثيرة مليئة بالمشكلات، بما في ذلك الاستعجال وقلة الخبرة التي أوقعت كاتبه في خطأ مخجل يجعل من عرض المستطيل «في مادة العلم» أكبر من طولها!

التطورات التي وازت إصدار الإعلان الدستوري، والتي تلته بشكل خاص، تفرغ ناقوس خطر جدي أمام احتمالات عودة التدخلات الخارجية بصورة أشد وأكبر. وينبغي في هذا السياق أن نقرأ بشكل جيد ما جاء في البيان الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي تمت صياغته وتقديمه بشكل مشترك من الروس والأمريكان، وأيضاً ينبغي أن نقرأ جيداً كلام بيدرس بعد الجلسة المعلقة لمجلس الأمن، والذي قال فيه: «لقد حان الوقت لاتخاذ خطوات جريئة لإنشاء حكومة انتقالية ومجلس تشريعي شاملين ولهما مصداقية، ووضع إطار وعملية دستورية لصياغة دستور جديد للمدى الطويل ذي مصداقية وشامل أيضاً وعدالة انتقالية حقيقية. وتبدي الأمم المتحدة استعدادها للعمل على هذه الجوانب وجميع جوانب الانتقال السياسي الأخرى بالتعاون مع سلطات تصريف الأعمال وجميع السوريين وفقاً للمبادئ الرئيسية لقرار مجلس الأمن 2254 (2015)».

إن منع التدخلات الخارجية السلبية، ما يزال أمراً متاحاً، ولكن ضمن نافذة زمنية غير كبيرة، الأمر الذي يتطلب الإسراع بخطوات عملية نحو:

أولاً: اعتبار الإعلان الدستوري الذي جرى إطلاقه، اختباراً لم يقيض له النجاح، وبالتالي سحبه وإعادة النظر في كيفية صياغته على أساس مشاورات حقيقية واسعة يشترك فيها السوريون بكل أطيافهم ومكوناتهم السياسية والاجتماعية.

ثانياً: الذهاب نحو المؤتمر الوطني العام الذي يحتضن حواراً سورياً حقيقياً لا شكلياً، يؤسس للدستور الدائم ولانتقال سلس وأمن نحو بر الأمان، عبر إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

ثالثاً: تشكيل حكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل، يشعر كل سوري بأنه ممثل عبرها.

إن توحيد الداخل السوري هو الدوابة الأساسية لوقف التدخلات الخارجية، وهو ما يتطلب تجميع الشعب السوري حول حلم مشترك وحول رؤية مشتركة، وهو ما لا يمكن أن يتم بالعصا، فالعصا حين يتم رفعها في الداخل تضعف حاملها ومتلقيها في أن معاً، وتشترع الأبواب للتدخل الخارجي! توحيد الداخل يتم بالحوار السوري- السوري الحقيقي لا الشكلي، وبنبذ الطائفية وبمحاسبة المجرمين والفاسدين الكبار، وصولاً لتحقيق طمانينة حقيقية لدى كل السوريين، بحيث يشعرون بأنهم مساهمون فعليون في بناء بلدهم والدفاع عنها، وبأنهم جميعهم مواطنون من الدرجة الأولى، ولا تمييز بينهم.

ناقوس خطر جديد يجري قرعه، وعلينا أن نسمعه جيداً، وأن نتحرك في الإطار الوطني الداخلي للتعامل معه، وهذه مسؤولية كبرى بالمعنى الوطني والتاريخي، ستتم مساءلتنا جميعاً عنها، سواء كأفراد أو كقوى سياسية، أو كسلطة قائمة...



هل يمكن

توحيد الداخل بـ«العصا»؟! [07]

شؤون عربية ودولية



ورقة المتشددين الغربيين الأخيرة: السلاح النووي!

18

شؤون اقتصادية



منحة عيد الفطر: هل سترفع القدرة الشرائية أم سترديها ضعفاً؟

12

ملف «سورية 2025»



فلنتعلم من تاريخ طلبات «الحماية الدولية»!

06

شؤون عمالية



«ما حدا سائل عنهم»

02

«ما حدا سائل عنهم»



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



رجعت حليلة لعادتها القديمة

تعيش الطبقة العاملة والعاملون بأجر، وكذلك عموم فقراء الشعب السوري العنيد، حالة كارثية من تدهور أوضاعهم المعيشية، وتزداد كارثية أوضاعهم أكثر جراء مجمل القرارات التي صدرت تباعاً، والقاضية بتسريح العمال والموظفين وإعطاء قسم كبير منهم إجازات قسرية لمدة ثلاثة أشهر وبعدها يخلق الله ما لا تعلمون. أثرت هذه الأوضاع المريرة التي يعيشها العمال في دفعهم للتحرك دفاعاً عن حقهم الدستوري الذي ألغته حكومة المظلم مع عائلاتهم. حركة العمال لم تكن ولم تفعل فعلها المطلوب، وهو الضغط على حكومة تصريف الأعمال للعودة عن قراراتها المتخذة جوراً بحق ألوف العمال والموظفين، وإعادة العمل، والسبب الرئيس في ذلك أن الطبقة العاملة تكون خبرتها الجديدة بالدفاع عن حقوقها بالتجربة، والتجربة ستمكنها من النضج والخبرة اللازمين لها في عملية المواجهة التي لن تنقطع ولن تستكين، وإن توقفت مؤقتاً بسبب الأحداث الدامية التي حصلت في الساحل السوري، وهذه الأحداث قد أثرت على عملية التواصل مجدداً، ولكنها ستعاود الكرّة مرة أخرى ومرات، وليس لها خيار آخر إلا المواجهة والدفاع عن حقها وحق أطفالها في العمل.

إن حكومة تصريف الأعمال تعيد المسار نفسه الذي كان يسلكه النظام المخلوع، في رمي بعض الفئات لتسكين بعض أوجاع العمال، واعتبار ما ستقدمه للعمال القاتبات على رأس عملهم منحة لهم وكأن هذه المنحة التي ستقدم «ستخرج الزير من البير». والأذى من ذلك أن النقابات كما هي عادتها القديمة مع النظام الساقط ترسل برقية الشكر والامتنان لمناخ «المكرمة» المقدمة للعمال، مقدمين له الولاء دون النظر لواقع العمال الذي يعيشونه، ودون النظر لدورهم المفترض أن يقوموا به بأن يكونوا إلى جانب العمال في حراكهم واحتجاجاتهم. ونعتقد أن هذا لن يحدث من قبل النقابات طالما هذه القيادات تبحث عن مصالحها أولاً. الطبقة العاملة ستشوق طريقها مرة أخرى وستبدع في الدفاع عن حقوقها، والجانب الأهم في هذا الموضوع قدرتها على تنظيم نفسها. والتنظيم سيوجد تلك القيادات العمالية الواعية المسلحة بفكر طبيعي يمكنها من قيادة نضالات العمال على مساحة الوطن، دون السماح لأحد بالهيمنة على قرارها المستقل وموقفها الطبقي المنطلق من المصالح الجذرية للطبقة العاملة.

عمالة الأطفال كغيرها من الظواهر القاسية التي أصابت الطبقة العاملة ما زالت مستمرة وبتواتر متسارع وأشكال متغيرة، ولها جذورها العميقة الممتدة منذ زمن. وما هي إلا معاناة تضاف إلى حقبة المعاناة السورية اليومية، حيث أصبحت العلاقة طردية ما بين احتياجات الأسرة وعمالة الأطفال، ولا شك أن انتشارها بشكل كبير في الوقت الراهن يأتي تجسيدا للواقع الحالي، وجزءاً من الواقع الموضوعي والمفوضي الرخو، حيث دخل الأطفال لمجالات عمل جديدة ذكوراً وإناثاً، فصرنا نراهم على بسطات بيع الدخان والبنزين، فتيات يعملن بتنظيف البيوت وأدراج البنائيات.

■ طرح عمال

أمل على درجات الشقاء

في أحد الأحياء الشعبية في مدينة دمشق، حيث تتداخل أصوات الحياة اليومية مع همسات التاريخ العتيق الذي بات حملاً ثقيلاً على أكتاف المهمشين، التقينا بفتاة صغيرة تحمل دلواً كبيراً ونشافة، وتقوم بمهمة تنظيف درج في بناء سكني. ظننا بادئ الأمر أنها تساعد والدتها أو والدها كما جرت العادة، لكن أمل وهو اسم الفتاة والتي تبلغ من العمر 12 سنة كانت تقوم بالعمل بشكل فردي، وملاحها ونظراتها أكبر من عمرها بكثير، أمل واحدة من آلاف الأطفال الذين اضطروا لتحمل أعباء العمل في سن مبكرة، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها أسرهم القابعة تحت فقر شديد وعجز أشد.

عندما سألنا أمل عن سبب عملها، أجابت بحيوية وبعنفوان مثير للدهشة: «أبي مريض وما فيه يشتغل أصلاً، فيكي تقولي عاجز إصابة حرب، وأمي خياطة، وأنا إذا ما اشتغلت مصيبة، والله أخواتي بموتوا من الجوع، أنا بشطف أكثر من بناية والناس بتحب شغلي لأنّي شاطرة

فيه وأرخص من غيري بكثير، باخد من كل بيت 2500 غيري عم ياخد 5000 وفي كثير عيلات بيعطوني زيادة أو يعطوني غراض، بس أنا ما برضى أخذ شي منهم، بس مصاري، لأنّي ما بحب أخذ شي كأنو شحادة. طبعاً في حصة للمكتب العقاري اللي هون، هو يأمتلي الشغل عطول، وكل يوم بخلص شغلي وبوشي عالبيت، نحنا ساكتين بالغزلانية عطريق المطار، ويعطي أمي كل اللي بطلعو لتصرف عالبيت، مني شوي ومنها ومن أخي الصغير شوي بيمشي الحال، مندفع أجار البيت ومنجيب حليب أخي الصغير كمان، الحمد لله مستورة المهم ما نمد أيدنا لحدا».

10 سنين بياع دخان وبنزين

أما أحمد، وهو فتى صغير يبلغ من العمر 10 سنوات، يعمل على بسطة صغيرة للدخان والبنزين عند دوار مخيم اليرموك، يساعد عائلته في الدخل ويؤمن جزءاً بسيطاً من احتياجاتها، عائلته مكونة من 5 أفراد جميعهم يعملون وهو أصغرهم، والده فقد ورشته الخاصة بمهنة الألومينيوم والمطابخ أثناء الأعمال العسكرية في الحجر الأسود،

والآن يعمل لصالح معمل صغير. أما والدته فتعمل في تدريس بعض أطفال الحي والجيران مقابل مبالغ رمزية، وأخوه يعمل معه على البسطة، أحمد في الصف الثالث يبدأ عمله مع انتهاء دوام المدرسة وحتى الثامنة مساءً، ويتقاضى مع أخيه يومية 25 ألفاً، وقال لنا «بدي كمل دراستي وصير مهندس لأنو أبي بقول أنني لازم صير مهندس، هو اشتغل مع كثير مهندسين وحلمو هالشي، يعطي يوميته لأمي وهي بتعطيني مصروفي عالمدرسة كل يوم 5 آلاف، وأصعب الشي الشغل بالبرد، مرقت أيام اتجمد فيها وما بقدر ما إجي عالشغل لأنو صاحب البسطة دغري بجيب حدا غيري، هو عندو عشر بسطات إذا مو أكثر ما بتفرق معو، وأنا لازم اشتغل واتحمل».

ينصف المجتمع السوري بعرة النفس والاعتماد على العمل الكريم، وربما هذه الإيجابية الوحيدة التي يمكن استنتاجها من حديثنا مع بعض الأطفال العاملين، ولا سبيل لمعالجة هذه الظواهر المضرة بالطفولة والمجتمع، والتي هي بالأساس خارج القانون إلا بحلول جذرية لواقعنا الذي طال استمرار انهيار بنيانه حتى الآن.

معالجات الحكومة ومسؤوليتها الاجتماعية

عمدت الحكومة السورية المؤقتة إلى فصل منات العمال في القطاع الحكومي تحت ذرائع مختلفة دون وجه حق، وهو ما حفز موجة متواصلة من الاعتصامات والتجمعات المطالبة بالعودة إلى العمل، وإلغاء هذه القرارات المجحفة بحق العاملين، مما يسبب دخول أعداد جديدة إلى ساحات البحث عن فرص العمل، المحدودة بالأصل. وقد امتازت هذه الحركة بسعتها وشمولها للعديد من القطاعات، ولجموع واسعة من العاملين في عموم البلاد.

■ نيك عكام

لقد كانت النقابات في أعوام خلت، ولاكثر من دورة نقابية سابقة، تشكو من نقص اليد العاملة في أغلب مواقع العمل الإنتاجية منها والخدمية بمعظم قطاعاتها المرتبطة بخدمة المواطنين المباشرة، وكانت النقابات تطالب السلطة السابقة بسد ثغراتها، لكنها ظلت تواجه الصّد وعدم الاستماع «أذن من طين وأذن من عجبن». وبالمناسبة، كانت هناك أيضاً أصوات عمالية واضحة ترفع بوجه ما كانت تدعيه تلك السلطة الفاسدة السابقة آنذاك من إعادة الهيكلة، وسياسات الخصخصة التي قطعت خطوات في تطبيقها وكانت تحاول توسيعها، ثم جاءت الحكومة الحالية فشرعت بتطبيقها بوتيرة أسرع منذ الساعات الأولى لوصولها إلى السلطة. مما يؤكد أن سياسات الخصخصة هي السمة المميزة اقتصادياً لقوى السلطة الجديدة.

إنّ العمال السوريين كافة هم العمود الفقري لإعادة إعمار البلاد والاقتصاد، وهم لا يسعون إلى الهجرة بأنفسهم بقدر ما يتم إجبارهم عليها عبر إحباطهم من سلوك السلطة في عدم تحسين أحوالهم بل وزيادتها سوءاً. وأغلبية العمال السوريين في البلاد الآن يطالبون، بالعكس، بالحق في العمل وإعادة البناء والعمل والعيش بكرامة في وطنهم

حيث يتمسكون بالأمل الجديد الذي انفتح في أن ينهضوا به وينهض بهم، ولذلك ينبغي عدم السماح بأن يكونوا ضحايا لسلطات مختلفة تدعي محاسبة المسؤولين عن الخراب والدمار الذي لحق بالبلاد.

إذا استمر الوضع الحالي فالانهيار قادم

الأمان والاستقرار والثقة المتبادلة بين العاملين وبين السلطات هي أيضاً من القضايا المهمة للعمال، فالاستغناء عن العمال يترك لدى العامل الشعور بأن هذا المعمل أو الشركة أو المؤسسة غير مخلصه لعمالها حتى لو أنهم أخلصوا هم لها. وبالتالي يشعر العامل بأنه غير آمن في مكان عمله، ويزداد شعوره بعدم

الارتياح ويخفّ انتماؤه لمكان عمله ويؤذي شعوره الوطني أيضاً، لأنّ عنقه توضع تحت سيف الاستغناء عنه تعسفاً في أي وقت ولاي سبب كان أو دون ذكر أسباب.

إنّ استمرار النهج الحالي قد يؤدي -لا بل إنه يؤدي بالفعل- إلى إغلاق معظم المصانع والمؤسسات السورية، ثم انهيار قطاع الدولة تاركاً ملايين العاطلين عن العمل في مواجهة مصير غير محمود، مما يخلق أوضاعاً اقتصادية واجتماعية غير مستقرّة، تكون لها تداعيات خطيرة طويلة الأمد. إن ما يقوم به العاملون في قطاع الدولة خلال الأيام الماضية، يشكل من حيث مضمونه نضالاً طبقياً متقدماً، فهو يمثل لحظة الصدام بين الطبقة العاملة وسياسة

النهج الليبرالي، كجزء من سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تتبناها حكومة السلطة الحالية على ما يبدو. وإلى جانب كونه نضالاً بالمعنى المطلي، ينبغي ألا يتوقف نضال الطبقة العاملة عند حدود إطار الحفاظ على مكان العمل وعلاقات العمل، بل يتطلب توحيد نضال العمال كافة في مواجهة هذه السياسات الاقتصادية.

مخربون اقتصاديون

نحن نذكر أن السلطة السابقة أوصلت الاقتصاد السوري إلى حالة من الموت السريري بعد سنوات طويلة من الفساد الاقتصادي والإداري، وحالة التشطّي المجتمعي والجمود السياسي، يضاف لكل ذلك مشاكل

اجتماعية مستفحلة وانتشار الجهل وسوء مخرجات التعليم وانعدام الخدمات، وكذلك الجوع والفقر والمرض الذي عشش في بيوت أكثر من 90% من العاملين بأجر. ففي سوريا اليوم العديد من الذين يسعون خبراء اقتصاديين وهم أكثر خطراً من فروع الأمن البائدة السيئة الصيت، ونعتقد أنهم الأسوأ والأخطر لأنهم يسخرّون ما أوتوا من قوة لتحقيق أهداف مشبوهة على حساب خسارة الجميع في البلاد. إن هذه القرارات ينتج عنها كارثة إنسانية وربما مجاعة غير مسبوقة لا قدر الله، في حال لم يتمّ الضبط والتراجع السريع عنها، وتحقيق الاستقرار كي تُعطى إشارة البدء بانطلاق عجلة الإنتاج المتوقفة.

الطبقة العاملة



فلبين: انتصار إضراب عمال مصنع أشباه الموصلات

حقق العمال في الفلبين انتصاراً كبيراً بعد إضراب استمر 74 ساعة، وشارك فيه 1800 عامل في مصنع نيكسبيريا الفلبيني، وهو مصنع هولندي لأشباه الموصلات. وانتهى الإضراب بالنصر في 8 آذار الجاري، بعد أن وافقت الإدارة على زيادة الأجور اليومية وإعادة مسؤولي النقابة المفصولين. وجرّت مفاوضات بين النقابة والإدارة، حيث حظي الإضراب بدعم من قطاعات مختلفة. وفي النهاية، وافقت الإدارة على زيادة الأجور وإعادة المفصولين من مسؤولي النقابة الذين فصلوا من العمل خلال النزاع. وأدى ذلك إلى إعلان النقابة انتصار الإضراب مع استئناف العمل في 8 آذار. وأشادت النقابة بوحدة أعضائها وعزيمتهم. ونظّم الإضراب قبل يومين من اليوم العالمي للمرأة. وتُصنّع نيكسبيريا وتُصدّر رقائق الترانزستور والرقائق الدقيقة المستخدمة في السيارات الكهربائية والهواتف والأجهزة الإلكترونية الأخرى.



تركيا: عمال نايكي يستعدون للإضراب

يستعد عمال متاجر نايكي في جميع أنحاء تركيا للإضراب في 21 آذار الجاري، إثر تعثّر مفاوضات تجديد اتفاقية العمل الجماعية. هذا وكانت وقعت نايكي تركيا أول اتفاقية عمل جماعية لعمال متاجر نايكي في البلاد في آذار 2022. ومنذ انتهاء صلاحيتها في أيلول 2024، لم يتمكن الجانبان من التوصل إلى اتفاق جديد. وتشمل نقاط الخلاف الرئيسية الأجور، وبدل الطعام، والمكافآت، والأمان الوظيفي، ومكافأة الأقدمية. أكد رئيس النقابة التزام النقابة تجاه أعضائها والتفاوض الجماعي، وقال «يجسد قرارنا بالإضراب عزمنا على الدفاع عن حقوق أعضائنا وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم. نبقي منفتحين على الحوار البناء، وعلى صاحب العمل اتباع نهج معقول والاستجابة لمطالب عمالنا». ووجهت نقابة العمال خطاباً إلى القيادة العالمية لشركة نايكي، لتحثّ فيه إدارة نايكي في تركيا على التوصل لتسوية عادلة.



مصر: مجلس النواب يوافق على حق الإضراب للعمال

وافق مجلس النواب في مصر على حق الإضراب والإغلاق، من خلال المادة 231 من مشروع قانون العمل، وتقضي المادة بتنظيم حق الإضراب لعمال القطاع الخاص من أجل حماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، وضمان استقرار بيئة العمل، على أن يتم الإخطار بموعده، وأشكاله، مثل الإضراب الجزئي أو الكلي، وعن مدته «محددة أم غير محددة»، مما يساعد العمال على التفاوض لتلبية مطالبهم. حيث نصّت المادة على أن: «للعامل حق الإضراب عن العمل للمطالبة بما يروونه محققاً لمصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعد استنفاد طرق التسوية الودية للمنازعات المنصوص عليها في هذا القانون. ويكون إعلانه وتنظيمه من خلال المنظمة النقابية العمالية المعنية أو المفوض العمالي في حدود الضوابط والإجراءات المقررة في هذا القانون».



ألمانيا: إضراب يشل الحركة في المطارات

دعت نقابة «فيردي» الإثنين 10 آذار الجاري، وعلى ضوء المعركة التي تخوضها من أجل زيادة الأجور، إلى إضراب تحذيري يشمل 13 مطاراً، يقوم به عمال القطاع العام والعاملون في الخدمات الأرضية، بما في ذلك عمال التنظيف وتحميل الأمتعة، وتزويد الطائرات بالوقود في المطارات الرئيسية، ومنها فرانكفورت وميونخ، وشتوتغارت، ودوسلدورف، ودورتموند، وهانوفر، وهامبورغ، وغيرها من المطارات في مدن عدة. ويجري حالياً التفاوض على اتفاقية عمل جماعية جديدة بين النقابة والسلطات المحلية، حيث تمّ تحديد الجولة القادمة من المفاوضات أواخر آذار الجاري. وقال المتحدث باسم نقابة فيردي: «نطالب بزيادة في الأجور بنسبة 8% أي ما يعادل 350 يورو على الأقل»، وتدفع نقابة فيردي باتجاه اتفاقية أجور جماعية عادلة لما يقارب 2,5 مليون موظف في القطاع العام.

كثرة الضغط تولد الانفجار



الحكومة الحالية بتقليص اليد العاملة كما ونوعاً وتفسيخ وحدتهم الطبقة والاجتماعية.

من وحدة الأضرار لوحدة العمال

إن المهمة الأساسية الآن أمام التنظيم النقابي بهيئاته التنظيمية كافة الوقوف في وجه القرارات المستمرة بحق عماله، لأنه لا يهدد مصالحهم كأفراد فقط، بل لأنه تهديد للمنظمة بكاملها، وخصوصاً وحدتها. وللحفاظ على هذه الوحدة، لا بد من ترك المكاتب والمراسلات والاجتماعات التي لا طائل منها، والنزول للتجمعات العمالية والمشاركة باحتجاجاتهم وضغطهم المستمر، ورفض تجزئة المطالب والأضرار، بل العمل على إلغاء هذه الأضرار بشكل كامل، وتشكيل لجان مختصة لدراسة وضع الموارد البشرية بالقطاع العام، وبمشاركة التنظيم النقابي بخبراته ومنظوره الوطني الطبقي الاجتماعي، والاقتران باتحاد عمال السويداء الذي طلب من العمال غير المتضررين الوقوف إلى جانب زملائهم المتضررين كوحدة متكاملة تضغط بالاتجاه الصحيح، وخيراً فعل اتحاد السويداء عندما أطلق طلقة تحذيرية واضحة للحكومة، بأنه قادر على التصعيد لدرجات لا يمكنها معها الاستمرار في تطنيش مطالب المتضررين المطالبين بإلغاء القرارات، ومراجعتها بطريقة علمية ونزيهة لما فيه خير القطاع العام وبالتالي خير الوطن بأسره. وإن كانت الاحتجاجات العمالية التي خرجت ضد القرارات حاولت توحيد مطالبها، فإن المحاولات اللاحقة ستجري على أساس توحيد العمال أنفسهم بوجه سياسات حالية ضارة بوظائفهم ولقمة عيشهم، وسياسات أخرى تلوح بالآفاق ويروج لها تقضي على آخر ما تبقى لهم من أمن اجتماعي وظيفي معيشي، وكثرة الضغط ستولد الانفجار لا محالة.

المسرحين و«ذوي الشهداء» والمندوبين لصالح البعث والاتحاد النسائي، وغيره، إضافة للفصل لعدم الفاعلية، كفاخص لا فائدة منه، وهذا التعدد بأسباب الفصل ساهم بتقسيم المقسم أصلاً مما ساهم بزيادة شتات عاملي القطاع العام وبعثرتهم. فكل تلك التجمعات العمالية الكبرى منها والمتوسطة تقلصت وتجزأت، وسواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد فإن هذا الواقع الجديد الناتج عن جملة القرارات لا يصب في مصلحة الطبقة العاملة، ولا تنظيمها النقابي، بل يضعفه، وهو التنظيم الذي بالكاد على قيد الحياة، ورغم تراجع دوره وفقدان قدرته، إلا أنه كان ما يزال إطاراً تنظيمياً شاملاً ينتمي له مئات الوف العمال من أقصى البلاد لأدناها، يوحدهم تنظيمياً وطبقياً، وها هو يخسر هذه الميزة تدريجياً، والتي كنا وما زلنا نراها مركزاً أساسياً باستعادة دوره ووزنه واستقلاله، كونه بقي معبراً عن وحدة الطبقة العاملة والحركة النقابية.

عكس مسار الخصوم

من البديهي أن يسير التنظيم النقابي عكس ما تسير به القوى المضرة به والمتناقضة معه، فإن حاولت الحكومة هذه أو الحكومات التي ستأتي لاحقاً أن تمضي بسياسات السوق الحر، فعلى النقابات الوقوف بوجهها والسير بالطريق المضاد، المطالب بأعلى دور للدولة بالحياة الاقتصادية الاجتماعية، وأن تدفع بكل قواها لتنميته وجعله الأساس المتين للاقتصاد الوطني. وأن حاولت الحكومات الخصخصة وبيع أملاك الدولة ومعاملها ومؤسساتها فعلى التنظيم النقابي منع حدوث ذلك بكل الطرق المشروعة الدستورية والقانونية، دون مهادنة أو خوف. وهذا ينطبق على معركة الحد الأدنى من الأجور وتشميل المتقاعدين وكامل جوانب المصلحة الطبقة للعمال، وهذا ما يجب على منظمة العمال القيام به بالنسبة لمسيرة

خلال الأسبوع الفائت قام عمال ومدراء المصارف في السويداء بإضراب لمدة ساعة كاملة، تضامناً مع العمال المفصولين وغيرهم ممن طالهم قرارات حكومة تصريف الأعمال، الموهلة بالتجاوزات القانونية والإدارية. وحمل هذا الإضراب جانبين بالقي الأهمية؛ الأول أنه جاء من موظفين لم تطلبهم القرارات، بل ما زالوا على رأس عملهم، وأرادوا بذلك التضامن مع زملائهم بكافة القطاعات، تأكيداً منهم على وحدة العمال ووحدة مصالحهم وأهدافهم. وثانياً، أن الدعوة لهذا الإضراب الساعي جاءت بطلب من اتحاد عمال السويداء، في خطوة مفاجئة وغير اعتيادية لم نشهدها منذ عقود طويلة. وهذا ما جعلنا نتوقف عند هذه الظاهرة الحاملة لدلائل ومؤشرات بالغة الأهمية والإيجابية، خاصة في مرحلة من هذا النوع الذي تمر به البلاد على المستويات الوطنية والاقتصادية والسياسية والأمنية كافة. فماذا لو أن العمال ونقاباتهم فعلوا الأمر ذاته؟ بل ماذا لو أنهم تمكنوا من هكذا أمر؟

■ هاشم يعقوبي

الخصخصة للتخلص منها بدل إحيائها؛ كعامل النسيج والألبسة والزجاج وغيرها الكثير، وكذلك هناك القطاعات الضعيفة كالمسك الحديد والتبغ ومعامل الصناعات الخفيفة وغيرها. أما القطاعات الاستراتيجية والتي تتبع لوزارات كالنفط والمناذ البرية والبحرية والمطارات، فيبدو من خلال القرارات الخاصة التي صدرت بحق موظفيها بأنها ذات خصوصية غير مفهومة لحد الآن، كقرارات المناطق الحرة والجمارك ومطار اللاذقية، حيث أحدثت في الكثير منها تفرغها من العمالة وتعيين بدائل لا تتمتع بالكفاءة، ومن خارج ملاكات الوزارات أصلاً، وبالتالي فغير المتضررين من العمال والموظفين والمدراء يعتبرون أنفسهم مهّدين وغير مستقرين بوظائفهم، ويخشون ما وقع بالآلاف مؤلفة من زملائهم المتضررين.

استمرار تقسيم المقسم

بالانتقال للمتضررين؛ فهؤلاء تم تقسيمهم بناءً على بنود قراراتهم ومسوغاتهم، فهناك الإجازة القسرية مدفوعة الأجر، وهناك موظفو العقود الذين لم يجدد عقودهم، وهناك المفصولون تحت عناوين متعددة؛ كالمعينين بمسابقة

لا يخفى على أحد بأن الطبقة العاملة تعيش أسوأ أيامها ومراحلها من جميع النواحي، وإذا أردنا أن نركز حالياً على عمال القطاع العام، فهذا لا يعني إغفالنا لعمال القطاع الخاص، بل سنتناول موضوعهم لاحقاً وبشكل واسع. إذاً، لماذا نعتبر بأنها أسوأ الأيام والمراحل؟ بدايةً، ينقسم عمال وموظفو القطاع العام بعد القرارات الحكومية المتهورة إلى غير متضررين ومتضررين، وأما غير المتضررين فهم أيضاً ينقسمون لقسمين، أمنين ومهّدين، والمهّدين بدورهم ينقسمون لقسمين، بمعيار نوع التهديد؛ فنقسم منهم مهّدين بأن تطله القرارات من حيث لا يعلمون، لغياب أيّ محدّد أو معيار يمكن فينا التنبؤ به «عم يلحمسو على راسهم» كون منهجية الفصل أو الإجازات القسرية ما زالت غائبة، فيستحيل على أحد توقعه بطريقة أو بأخرى، كما حصل مع القطاع الصحي، وأما القسم الثاني من المهّدين فأغلبهم من عمال الإنتاج والقطاعات الضعيفة والقطاعات الاستراتيجية، فعشرات معامل الدولة معروضة للاستثمار تحت عنوان

خيراً فعل اتحاد السويداء عندما تحذيرية واضحة للحكومة بأنه قادر على التصعيد لدرجات لا يمكنها معها الاستمرار في تطنيش مطالب المتضررين المطالبين بإلغاء القرارات

تنظيم مهنة التخليص الجمركي والترانزيت والوكالات البحرية



أصدرت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية في سورية قراراً يهدف إلى إعادة هيكلة وتنظيم مهنة التخليص الجمركي والترانزيت، عبر فرض شروط جديدة تتعلق بفتح الشركات - تحديد رسوم التأمين والترخيص - وضرورة الانتقال من العمل الفردي إلى الاعتباري.

من الملاحظات السلبية، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

المهلة الزمنية القصيرة لتنفيذ المتطلبات، حيث منح القرار مهلة تمتد من 9 إلى 20 آذار فقط، أي ما يعادل 10 أيام عمل فعلية، وهي مدة غير كافية لتحويل النشاط التجاري من شخص طبيعي إلى اعتباري «شركة»، مع توفير جميع الوثائق المطلوبة، بالإضافة إلى توفير كوادر وفقاً للهيكل التنظيمي المطلوب، مما يجعل تطبيق القرار شبه مستحيل للكثيرين. التكاليف الباهظة، فقد فرض القرار رسوم تأمين مرتفعة تصل إلى 500 ألف دولار لشركات الترانزيت، إلى جانب رسم ترخيص سنوي يتراوح بين 10 آلاف و50 ألف دولار، وهذه المبالغ كبيرة جداً مقارنة بالقدرة المالية لمعظم المخلصين الجمركيين، مما يعني أن قلة فقط من الشركات الكبرى ستمتكن من الامتثال للشروط، وهو ما يعتبر نوعاً من الاحتكار الذي يقضي الشركات الصغيرة والمتوسطة.

زيادة تكاليف التخليص الجمركي وتأثيرها على الأسعار، فارتفعت رسوم الترخيص والتأمين سينعكس بلا شك على تكاليف التخليص الجمركي، مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المستوردة في الأسواق المحلية، وهو ما سيؤثر سلباً على المستهلك النهائي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

احتكار السوق لصالح الشركات الكبرى، حيث يرى بعض المخلصين الجمركيين أن الشروط الجديدة تبدو وكأنها مصممة لإقصاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يتيح للشركات الكبرى الاستحواذ على السوق والتحكم في الأسعار، وهو ما يتنافى مع مبادئ الاقتصاد التنافسي الذي يتم التغي به، ويؤثر سلباً على التنوع في السوق.

تعقيد الإجراءات الإدارية، فالقرار يتطلب تأسيس شركة متكاملة بهيكل تنظيمي محدد،

وكما هو متوقع، أثار القرار جدلاً واسعاً بين العاملين في القطاع، حيث اعتبره البعض خطوة ضرورية لتنظيم المهنة، بينما رأى فيه آخرون عقبة كبيرة تهدد أعمالهم.

إيجابيات مفترضة

يمكن تكثيف إيجابيات القرار المفترضة بالنقاط التالية:

تنظيم السوق والحد من العشوائية، فالقرار يهدف افتراضاً إلى إرساء قواعد واضحة لمهنة التخليص الجمركي، ما يمنع الفوضى التي كانت تشهدها هذه المهنة نتيجة دخول أفراد غير مؤهلين للعمل فيها. إذ تعد عمليات التخليص الجمركي حساسة جداً وتحتاج إلى خبرة وضبط دقيق لتجنب التلاعب أو التجاوزات القانونية.

الامتثال للمعايير العالمية، فبعض الخبراء أشاروا إلى أن القرار يتماشى مع المعايير الدولية، حيث إن شروط الترخيص في الدول المتقدمة مثل دول الاتحاد الأوروبي صارمة جداً، مما يضمن الشفافية ويقلل من احتمالات التهرب الجمركي أو الفساد في القطاع.

تعزيز اقتصاد الدولة، فعندما يكون التخليص الجمركي منظماً، فإنه يساعد في تحسين تدفق السلع وتقليل العبث البيروقراطية، ما يعزز كفاءة التبادل التجاري ويزيد من العائدات الجمركية للدولة. كما أن تقييد المهنة بشركات منظمة وملزمة بالمعايير يمكن أن يقلل من عمليات الاحتيال الجمركي ويحد من تهريب البضائع.

خلق فرص عمل ضمن شركات رسمية بدلاً من الاعتماد على الأفراد الذين يعملون بشكل مستقل، فالقرار يشجع على توظيف مختصين في شركات مرخصة، ما يخلق فرص عمل قانونية، ويضمن حصول العاملين على حقوقهم من رواتب وتأمينات اجتماعية وغيرها.

سلبات كثيرة

بعض العاملين في القطاع توقفوا عند الكثير

تقديم تسهيلات ائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على استيفاء المتطلبات المالية. تطبيق القرار بشكل تدريجي بحيث يتم تقسيم الشركات إلى فئات وفقاً لرأس المال أو عدد سنوات الخبرة، ومنح كل فئة شروطاً تتناسب مع إمكانياتها.

التوازن والمرونة لمصلحة السوق والمستهلكين

لا شك أن تنظيم مهنة التخليص الجمركي والترانزيت خطوة ضرورية لضبط القطاع ومنع الفوضى، إلا أن تنفيذ القرار بهذه السرعة وبهذه الشروط التعجيزية يهدد استمرارية الكثير من العاملين في المجال.

الحل الأمثل يكمن في تحقيق توازن بين فرض الضوابط التنظيمية وتوفير بيئة عمل مرنة تتيح لجميع الشركات فرصة الامتثال دون الإضرار بالسوق أو المستهلكين.

بما في ذلك تعيين مدير ومسؤول تخليص وغيرهم، خلال فترة قصيرة جداً، وهذا الأمر يزيد من التعقيدات الإدارية، خاصة مع إغلاق بعض الدوائر الرسمية في اللاذقية وغيرها من المناطق خلال الفترة المحددة، مما يجعل استكمال الإجراءات أمراً صعباً للغاية.

هل هناك حلول وسط؟

من الواضح أن القرار يحمل جوانب إيجابية من حيث التنظيم والشفافية، لكنه في الوقت ذاته يشكل عبئاً كبيراً على العاملين في القطاع بسبب المتطلبات المالية والإدارية المعقدة. ومن هنا، يمكن اقتراح بعض الحلول التي قد تساعد في تحقيق أهداف القرار دون الإضرار بالعاملين، ومنها:

تعميد المهلة الزمنية بحيث يحصل المخلصون الجمركيون على فترة كافية لتوفيق أوضاعهم بدلاً من 10 أيام فقط.

إعادة النظر في قيمة التأمين والرسوم لتكون أكثر تناسباً مع الوضع الاقتصادي للبلاد.

اقتصاد النفايات...

يا جماعة الخير، إذا كان في شي باقي شغال بهالبلد من العهد البائد لهلاً غير المصائب فهو اقتصاد النفايات!



بتمامين صحي وتعويضات نهاية خدمة!

بس مو هون المصيبة... المصيبة الحقيقية إنو هاد الشغل مو بس تجارة خردة... لا... هاد بيزنس ثقيل ورا شغل التهريب والتصدير!

الحكاية مو بس سيارات عم تلم حديد ونحاس والمنيوم، لا... في ناس كبار عم يجمعوا هالمعادن اللي المفروض ينعاد تدويرها وتستخدم بإعادة الإعمار، وعم تنصرد وتتهرب على حساب البلد والمواطن المنشحر اللي عم يبيع مقتنياته بتراب المصاري...

هاد بيوت وعمارات ومصانع كان المفروض تنبنى من جديد، بس لا... الأهم إنو كم واحد من الهوامير يعبي جيبو ع حساب البلد والناس الغلابة! بالمحصلة، هاد مو اقتصاد، هاد مسخرة!

والمواطن المسكين يا حرام، عم ينبش ببيته ليلاقي شي يبيعو ليسر حالو... حتى الطنجرة اللي كان يطبخ فيها لحمه يوم العيد صار يفكر يبيعه قبل ما تصدي على الفاضي...

بس المفاجأة الكبيرة خلال هالكم شهر اللي مضو... وين راحوا نابشو القمامة؟

هدول الجماعة اللي كانوا يشتغلوا بخبراتهم الميدانية، واللي كانوا يعتبروا النفايات «منجم ذهب» إذا صح التعبير... ليش فجأة اختفوا؟

لك حتى هالشغلة سكرت... بعد ما سكرت كثير معامل وورشات بالبلد! معقول البلاستيك والكرتون والنابليون وعبوات الكولا المعدنية ما عاد في حدا يشتريهن؟ معناها إذا استمر الوضع هيك، رح نضطر نعمل شي نقابة «لنابشي القمامة العاطلين عن العمل» ونطالب

إي والله، البلد انقسمت لفئتين... وحدة عم تنتج الزبالة... ووحدة عم تعيش ع تدويرها! صار عنا نظام اقتصادي متكامل قائم على لَم الحديد والخردة والنابليون والكرتون، وكأنه ما ضل شي ثاني نشغل فيه!

بتلاقي سيارات «شرا الغراض المستعملة» عم تصول وتجول بالشوارع، الزلمة بيوقف ع نواصي الحواري، ويبيصح بصوته اللي بيوقف شعر البدن: «بطاريات... حديد... المنيوم... غسالة منزوعة... براد محروق...» وكأنه عم يوزع مساعدات إنسانية!

وإذا كانت النفايات هي الشيء الوحيد اللي لسا عم يشتغل بالبلد، معناها نحنا عايشين ع بقايا بلد... والأسوأ من هيك، إنو حتى هالبقايا عم تنسرق وتتهرب، يعني حتى اقتصاد الزبالة ما سلم من الحرمانية والناهيين!

فلنتعلم من تاريخ طلبات «الحماية الدولية»!



ترافقت المأساة التي جرت خلال الأسبوع الماضي في الساحل السوري، بتصاعد بعض الأصوات المطالبة بـ«الحماية الدولية» لوقف الانتهاكات والجرائم.

■ سعد صائب

والمعقدة، أحد أشهر الأمثلة الكلاسيكية على التأثير الكارثي للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، وخاصة لتدخلات الناتو والولايات المتحدة الأمريكية. إن «الحماية الدولية» و«حماية المدنيين» التي تغطت بها الدول الغربية طوال أكثر من 15 عاماً، أدت بالمحصلة إلى تعميق الخسائر بين المدنيين بشكل رهيب، وإلى تحويل يوغسلافيا من دولة مهمة وذات وزن إلى 7 دول ضعيفة ومتناحرة ومتعثرة اقتصادياً، ولا يكاد يمر عام دون أن تتجدد التوترات السياسية بينها، وصولاً إلى تخوم الحرب في مرات عديدة. هذه الدول هي «سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، صربيا، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية، كوسوفو».

وربما من الممكن أن يتفهم المرء خروج هكذا دعوات من أناس عاديين وجدوا أنفسهم تحت الخطر الداهم، وتحت احتمال الموت المحقق، دون أن يبرره. ولكن لا يمكن قبول خروج هذا النمط من المطالبات ممن يقدمون أنفسهم بوصفهم سياسيين أو مناضلين حقوقيين «وهؤلاء هم من وضع في أفواه بعض الناس العاديين هذا المطلب»، لأن المفترض بهؤلاء أن يكون لديهم ما يكفي من الخبرة لمعرفة معنى هذه الدعوات وما يمكن أن تؤدي إليه. من المفيد في هذا السياق أن نلقي نظرة سريعة على بعض الأمثلة التاريخية عن طلبات الحماية الدولية وما أدت إليه.

أولاً: الصومال (1992-1995)

بعد سقوط نظام سياد بري عام 1991، انزلت الصومال لحرب أهلية طاحنة أدت لوقوع مجازر واسعة النطاق. تدخلت الولايات المتحدة عام 1992 في عملية سمّتها «إعادة الأمل». ورغم أن هذه العملية تمت تحت غطاء الأمم المتحدة في حينه، وفي ظل نشوة النصر الأمريكي بالعالم الأحادي القطبية، إلا أن هذا التدخل أدى إلى تعميق الحالة المأساوية في الصومال، وزيادة عدد الارتكابات والمجازر التي ساهمت فيها الولايات المتحدة نفسها، كما في معركة مقديشو مثلاً التي جرت عام 1993 وأوقعت مئات القتلى من الصوماليين المدنيين، وبعد ذلك انسحبت الولايات المتحدة تاركة الصومال في حالة من الفوضى والهشاشة والجوع، وضمن تقسيم أمر واقع ما يزال مستمراً حتى اللحظة.

ثانياً: يوغوسلافيا (1991-2008)

يعتبر المثال اليوغوسلافي بتفاصيله الكثيرة

ثالثاً: السودان، دارفور (2003-الآن)

اشتعل الصراع في منطقة دارفور في السودان منذ العام 2003 بين الحكومة السودانية في حينه، أي حكومة البشير، وبين ميليشيات الجنجويد. وتحت مسمى حماية المدنيين والحماية الدولية تم نشر «قوات حفظ سلام» تابعة للاتحاد الأفريقي وللأمم المتحدة عام 2007، ولكن وجود هذه القوات لم يغير شيئاً تقريباً على الأرض، حيث استمر العنف وتصاعد، وامتد ليصل إلى فصل السودان الجنوبي عام 2011... وليس خافياً ما يجري حتى اليوم في السودان من فظائع وجرائم واقتتال.

رابعاً: ليبيا (2011)

بعد انطلاق الحركة الاحتجاجية ضد نظام معمر القذافي في شباط من العام 2011، ومواجهته لها بالعنف، بدأ الناتو بزعمارة واشنطن تدخل

عسكرياً في ليبيا في 19 آذار من العام نفسه، بذريعة حماية المدنيين، واستمر تدخل الناتو 8 أشهر قتل خلالها آلاف المدنيين الليبيين، وفوق ذلك تم إدخال ليبيا في حالة من الصراع الداخلي الذي ما يزال مستمراً حتى اللحظة.

خامساً: الكونغو (1996-2003)

خلال حربي الكونغو الأولى والثانية، تم ارتكاب مجازر واسعة النطاق، وجرى تدخل دولي عبر نشر قوات حفظ سلام دولية عام 1999، ولكن نشرها لم يغير شيئاً في معادلة العنف التي استمرت بأشكال متعددة وحادة حتى 2003، وما تزال مستمرة حتى يومنا هذا بأشكال أقل حدة، وكأزمة إنسانية متواصلة.

مثالنا السوري!

إضافة للأمثلة الخمسة السابقة، يمكن تعداد أمثلة عديدة أخرى من مناطق متعددة في العالم، ولكن هذه الأمثلة كافية لإيصال الفكرة القائلة بأن التدخلات الدولية تحت

مسمى «حماية المدنيين»، أو فكرة «الحماية الدولية» ككل، لم تقدم أمثلة ناجحة، بل وفي معظم الأحيان كانت تؤدي لتعميق المشكلات وتضخيمها وإطالة عمر الأزمات.

وفي مثالنا السوري ما بعد 2011، لا يمكن أن ننسى مطالبات البعض ضمن «المعارضة السياسية» منذ عام 2011 بـ«حماية المدنيين» وبـ«التدخل الدولي»... وماذا كانت النتيجة؟ النتيجة كانت إطالة الحرب وتعميقها وتضخيم خسائرها؛ حيث لعبت الدول المتدخلة أدواراً في تعميق الكارثة، وفي تعميق معادلة الاستنزاف.

على أساس هذه الخلفية التاريخية، ينبغي لنا كسوريين أن نتعلم أن الشعار الغضاض حول «حماية المدنيين» و«الحماية الدولية» ليس حلاً بأي حال من الأحوال، ولن ينقذ الناس ولن يقدم لهم مخرجاً... هل توجد مخارج أخرى؟ نعم توجد، وهي بالأساس داخلية، وبالاعتماد على السوريين أنفسهم، وهو ما سنناقشه في مواد أخرى ضمن هذا العدد.

يجب تجريم وسائل إعلام الفتنة



تستضيف استديوهاتها، ويمكن أيضاً إيقاف عملها بشكل كامل على الأراضي السورية، في حال لم تلتزم عن بث الفتنة والتحريض الطائفي بأشكاله المباشرة أو غير المباشرة. إن السلطة القائمة في سورية، تتحمل - باسم السوريين - مسؤولية مباشرة تجاه التعامل المناسب مع وسائل الإعلام الداخلية والخارجية، التي تعمل على إشعال نيران الاقتتال الأهلي، وتعمل على سفك الدم السوري وإسالته من جديد.

وضمن هذه المسؤولية، ينبغي ألا تقع أي جهة سياسية في سورية، ضمن وهم أن استقطاب الناس على أسس طائفية يمكن أن يصب في مصلحتها؛ فالحقيقة أن استقطاب الناس طائفيًا سيضر بالبلاد ككل، وبالقوى والاتجاهات السياسية كلها ضمنها، لأنه سيهدد سلامة البلاد ووحدتها ووجودها...

تتحمل السلطة السورية القائمة مسؤولية مباشرة في تجريم من يقومون بعمليات تحريض طائفي كلهم، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

وضمن تجريم التحريض الذي تقوم به المؤسسات، فإن أكثرها خطراً هي وسائل إعلام كبرى تقليدية، وكذلك إلكترونية، تقوم بالتحريض الطائفي بشكل واضح وصريح. بالنسبة لوسائل الإعلام المحلية التي تنزلق بهذا الاتجاه فإن من الممكن، في حال توافر الإرادة السياسية، معاقبتها وتغريمها ومقاضاتها، وحتى إيقافها عن العمل في حال لم ترتد عن بث الفتنة بين السوريين.

وبالنسبة لوسائل الإعلام الخارجية، فيمكن أيضاً توجيه ملاحظات مباشرة لها ولموليها وللدول التي

هل يمكن توحيد الداخل بـ«العصا»؟!

ليس خافياً على أحد في سورية، أن التدخلات الخارجية طوال 14 سنة الماضية كانت تدخلات كبيرة، وما تزال مستمرة بأشكال متعددة حتى الآن، ويظهر منها على وجه الخصوص التدخلات «الإسرائيلية» التي لا تخفي نواياها بتقسيم سورية، وبدفعها نحو الاقتتال الداخلي ونحو الفتنة.

ودائماً، أمام التدخلات الخارجية، هناك منطلقان لا ثالث لهما؛

الأول: هو المنطق نفسه الذي استخدمته سلطة بشار الأسد الساقطة، أي منطق «المؤامرة»، والذي يحاول تصوير الأمور في داخل البلاد وكأنها على أحسن ما يرام، والمشكلة هي فقط بتدخل الأعداء الخارجيين. وينتج عن هذا المنطق أن أي احتجاج داخلي يتحول آلياً إلى «خيانة وطنية».

وقد رأينا بأم أعيننا كسوريين، ما الذي أنتجه هذا المنطق من دمار هائل للبلاد وأهلها، وعملياً فقد عزز هذا المنطق التدخل الخارجي وجعله أكثر قدرة على أخذ البلاد باتجاهات كارثية ما نزال نعاني منها حتى اللحظة.

الثاني: هو المنطق الوطني الذي يقول بأن التدخلات الخارجية يمكنها أن تتسرب عبر تشققات الداخل ومشكلاته، ما يعني أن تقليص التدخلات الخارجية ومنعها، يمر بالضرورة عبر حل مشكلات الداخل وإغلاق الثغرات، وليس عبر القوة العنيفة البحتة وعبر تخوين الناس فرادى وجماعات.

كلما زاد منسوب التدخل الخارجي، تصبح الوحدة الداخلية أكثر ضرورة بالمعنى الوجودي بالنسبة للدولة ككل، وبالنسبة للمواطنين السوريين، وحتى بالنسبة للسلطات التي تنوي الوصول إلى حالة استقرار فعلية، وإلى استقلالية حقيقية في قراراتها وعملها.

بكلمة بسيطة، فإن مواجهة التدخل الخارجي تتم بالدرجة الأولى عبر تحصين الداخل، وحصين الداخل يتم عبر تلبية مطالبه وتجميعه حول رؤية وطنية جامعة، حول حلم وطني جامع للسوريين كلهم، يشعرون أنهم جزء منه، وأن كراماتهم ولقمة عيشهم هي هم أساسي مشترك يناضلون معاً من أجله.

بالملموس، فإن معالجة مختلف الأزمات التي تعيشها البلاد سواء في الساحل أو الشمال الشرقي أو الجنوب أو الوسط، لا يمكن أن تتم دون تجميع السوريين بشكل حقيقي ضمن مؤتمر وطني عام يمثلهم حقاً وفعلاً، ويشعرهم بأنهم مواطنون متساوون وبأن حقوقهم مصونة، وبأن كراماتهم ودماءهم محفوظة.

كلما اشتد التدخل الخارجي، ينبغي أن تشتد لحمة الداخل، ولا سبيل لتوحيد الداخل إلا عبر الحوار الوطني الحقيقي، وعبر حكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل، يشعر كل سوري أنه ممثل من خلالها.

لطالما اعتقد النظام السابق بأنه من الممكن أن يوحد السوريين تحت سلطته باستخدام العصا، أي باستخدام القمع والعنف وما أسماه بـ«الحلول الأمنية»... لكن التجربة الواقعية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، ليس في سورية وحدها، بل وفي عدد كبير من دول العالم، أن ما تسمى «حلولاً أمنية بحتة»، لا

يمكنها أن تحل المشاكل الأمنية، ولا المشاكل السياسية، بل دائماً ما يعمقها ويدفعها نحو التفجر بشكل أكثر خطورة، ويفتح فوق ذلك أبواب التدخل الخارجي التخريبي.

البلاد لا يمكن توحيدها بالعصا، بل بالحوار والتفاهم بين أبناء البلد الواحد، لأن مصالح أبناء البلد في نهاية المطاف هي مصالح مشتركة، يمكن الوصول إليها بالتعاون والتفاهم. وعلى العكس من ذلك تماماً، فإن محاولة تفرقة الناس وتقسيمهم بين «موال» و «معارض»، إضافة إلى التخوين والتكفير



وما شابه، لا يمكن بحال من الأحوال أن تؤدي إلى خير، وبالمحصلة فهي تضعف الأطراف السورية كلها، فرادى، وبالمجموع، ما يضعف سورية نفسها فوق ضعفها...

بكلمة، فإن توحيد البلاد يتم بالحوار وبالتفاهم، وعبر احترام كرامات الناس وحقوقها، وعدم التفرقة بينها على أسس طائفية أو قومية أو دينية أو غير ذلك، وهذه مسؤولية مشتركة على عاتق جميع السوريين، وعلى عاتق السلطات السورية بشكل خاص، بوصفها فاعلاً أساسياً ضمن المعادلة السورية.

ما هو جوهر الصراع الطائفي؟

حين يجري ذكر الطائفية، عادة ما يصفها الناس بأوصاف من نوع: المقيتة، الكريهة، المدمرة، إلخ. ولكن هذه التوصيفات لا تكفي لفهم المسألة وفهم أبعادها العميقة...

الصراع هو سنة من سنن الحياة الثابتة، ضمن ما نعرفه من تاريخ البشر. وهذا الصراع يأخذ أشكالاً متعددة ومتباينة؛ بينها الصراع بين الدول وداخل الدول نفسها، وبين الظلام والمظلومين، بين الناهبين والمنهوبين.

حين يجري جر الناس نحو الصراع على أساس طوائفيهم أو قومياتهم، فإن هذا يؤمن ملاذاً للظلمة والظالمين والمجرمين؛ فحين تصنف ديناً ما أو طائفة ما أو جماعة ما بأنها شر كلها، وبأنها عدو كلها، فأنت تحمي الطالح ضمنها بتجنيد الصالح رغماً عنه وراء الطالح.

بهذه الطريقة، يمكن لأمر الحرب والمجرمين والفاستدين الكبار من مختلف الأطراف، أن يستخدموا عامة الناس في القتال ضد بعضهم البعض، ولمصلحة المجرمين.

في الحالة السورية، فإن الحق هو أن المجرمين والفاستدين وأمرء الحرب، ينتمون إلى الطوائف والأديان والقوميات كلها، فهؤلاء من عملوا بالشعب السوري قتلاً ونهباً، عبر الكبتاغون وعبر الحواجز والإتاوات والمعتقات، وسلوكهم تجاه



الناس يكاد يكون متطابقاً، حتى وأن اصطفوا ضمن مواقف سياسية متعارضة من حيث الشكل.

تقسيم السوريين على أساس طوائفيهم يعني إدامة الحرب والقتل، ويعني استمرار سطوة قلة قليلة لا تنتمي لطائفة بعينها، بل تنتمي للطوائف والأديان كلها، وتستغل الصراع الطائفي لتمتص دماء السوريين الفقراء.

وما هو أخطر من ذلك، أن سيادة المنطق الطائفي تعني تشريع أبواب البلد للتدخلات الخارجية بأشكالها المختلفة، وتعني تهديد وحدتها، وإضعافها جملةً وتفصيلاً، أي إضعافها كبلد، وإضعاف كل طائفة وقومية ودين فيها.

التخلص من الطائفية، ومن التفكير الطائفي الحاقق، هو أداة أساسية للناهبين...

بيان من الإرادة الشعبية حول الإعلان الدستوري

وقّع رئيس الجمهورية للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع، يوم أمس الخميس 13 آذار 2025، «الإعلان الدستوري» المكون من 53 مادة، والذي أنتجته لجنة كان قد عينها السيد الشرع، بالطريقة نفسها التي تم بها تعيين الحكومة المؤقتة واللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني؛ أي دون تحقيق تمثيل واسع وحقيقي على المستوى السياسي والاجتماعي العام في سورية.

التفاصيل الموجودة ضمن هذا الإعلان، والتي لا ترتقي برأينا لمتطلبات وخطورة المرحلة التي تعيشها البلاد، هي تفاصيل عديدة، ولكن بين أهمها ثلاثة أمور أساسية:

أولاً: تحديد الفترة الانتقالية بخمس سنوات، وترك البلاد كل هذه الفترة دون دستور دائم ينتج عن مؤتمر وطني عام حقيقي وواسع التمثيل، يكرس المخاطر التي تعيشها الوحدة الوطنية للبلاد، ويرفع من مخاطر التدخل الخارجي بأشكاله المختلفة، ويعرقل ويصعب رفع العقوبات. في حين إن صياغة الدستور على أساس مؤتمر وطني عام، يمكن أن تتجزأ ضمن سنة واحدة على أكبر تقدير، بحيث تكفل نضالات الشعب السوري بإفاد حقه في تقرير مصيره بنفسه قولاً وفعلاً عبر انتخابات شفافة ونزيهة على كل المستويات.

ثانياً: تغيب عن الإعلان الدستوري بأكمله، من حيث الشكل ومن حيث الموضوع، الفكرة الأثمن والأكثر أساسية القائلة بحكم الشعب والشعب ومن أجل الشعب، التي تشكل المضمون الحقيقي لفكرة الديمقراطية، والثمرة الحقيقية لنضالات السوريين الممتدة لعقود طويلة متتالية.

ثالثاً: مع أهمية مركزه السلطات ضمن مرحلة خطيرة كالتى نعيشها، إلا أن المركزية تصبح هشّة وضعيفة بالمعنى العملي حين لا تقوم على التوافق العام بين السوريين، وحين تقوم على الاستئثار وحيازة السلطة التنفيذية، ومقام الرئاسة ضمناً، لصلاحيات تمتد للسيطرة على السلطات الثلاث بشكل كامل، ضمن تكرارٍ للدستور السابق الذي يكرس الهيمنة على مختلف السلطات.

بالمحصلة، فإن الإعلان الدستوري الذي تم الإعلان عنه، جاء مخيباً للآمال، وأقل من أن يكون أساساً صالحاً لانتقال سلسٍ يحمي وحدة البلاد وأهلها ويقف الباب على التدخلات الخارجية بمختلف أشكالها.

الفرص الاقتصادية والتحديات السياسية على ضوء قرار البرلمان الأوروبي استخدام الأصول المجمدة



أقر البرلمان الأوروبي مشروع قرار يسمح باستخدام الأصول المجمدة للنظام السوري المنهار لدعم عملية الانتقال السياسي، وإعادة الإعمار في سورية.

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الأصول المجمدة التي يتم الحديث عنها أوروبياً هي ملك سورية والسوريين، وليست ملك السلطة المنهارة، ولا مئة للأوروبيين في الغاء تجميدها من أجل استخدامها في إعادة الإعمار من قبل السوريين، ودون ابتزاز واشترطات سياسية. ومع ذلك فإن هذا القرار يحمل تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية واسعة، وهو ما يتطلب دراسة متأنية لتأثيراته على مستقبل البلاد.

الإيجابيات الاقتصادية والاجتماعية

سيساعد القرار في فتح قنوات اقتصادية جديدة مع الدول المختلفة، مما يسهل التبادلات التجارية والاستثمارات معها، ويعيد الاعتبار لسورية على مستوى الاقتصاد الدولي.

ومع تخصيص جزء من هذه الأموال لمشاريع إنسانية وتنموية، سيتمكن المواطنون من الحصول على خدمات أساسية أفضل، مثل: الرعاية الصحية والتعليم وغيرها، ما يساهم بتحسين الوضع المعيشي والخدمي للسوريين.

كذلك فإن تمويل مشاريع إعادة الإعمار سيخلق فرص عمل جديدة، ما يعني تقليل نسبة البطالة وتحسين دخل الأفراد.

سلبات وتحديات ومخاوف

القرار الأوربي يضع الحكومة السورية أمام تحديات جدية، فهو يربط استخدام هذه الأصول بعملية انتقال سياسي، ويطلب دمشق بفتح تحالفاتها مع موسكو وطهران، وهذا يضع الحكومة السورية أمام خيار صعب، بين الاستفادة من الأموال المجمدة، أو مواجهة ضغوط خارجية وابتزاز سياسي

وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية، يمكن أن يوفر هذا القرار فرصة مهمة لدعم الاقتصاد السوري من خلال ما يلي:

الأهمية الاقتصادية للقرار

يأتي هذا القرار في وقت تعاني فيه سورية من أزمة اقتصادية خانقة، حيث يعيش 90% من السكان تحت خط الفقر، مع بنية تحتية متضررة بفعل الحرب المستمرة لأكثر من عقد.

وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية، يمكن أن يوفر هذا القرار فرصة مهمة لدعم الاقتصاد السوري من خلال ما يلي:

تحفيز عملية إعادة الإعمار، حيث يمكن للأموال المجمدة أن تلعب دوراً حيوياً في تمويل مشاريع إعادة الإعمار، مما يساعد في إعادة تشغيل الاقتصاد، وخلق فرص عمل، وتحسين الخدمات الأساسية، مثل: الكهرباء والمياه والصحة.

تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، فاستخدام هذه الأموال في مشاريع اقتصادية واضحة المعالم، وخاصة في الإنتاج الحقيقي «الزراعي والصناعي»، قد تجذب المستثمرين، وخاصة من بعض الدول التي ترغب فعلاً في

فقرار البرلمان الأوروبي قد يوفر فرصة لإعادة الإعمار وتحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي في سورية، إلا أنه يحمل في طياته تحديات سياسية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالضغوط الخارجية، واحتمال استخدامه كورقة ابتزاز سياسي.

أسئلة واجبة الإجابة

كيف ستتعامل الحكومة مع القرار الأوربي دون الرضوخ للاشترطات والليات الابتزاز السياسي؟
كيف ستوظف هذه الأموال بما يخدم السوريين بمعاشهم وخدماتهم؟!

يؤثر على سيادتها وعلاقاتها الدولية، الأمر الذي قد يثير مخاوف المستثمرين، وخاصة الأجانب، الذين يرون في الشروط السياسية المصاحبة له عامل عدم استقرار، مما يؤثر سلباً على تدفق الاستثمارات طويلة الأجل إلى سورية.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك مخاوف من مخاطر الفساد وسوء الإدارة، كأن تذهب هذه الأموال إلى جهات غير مؤهلة لحسن استثمارها بالمشاريع التنموية المطلوبة وطنياً، أو يتم استغلالها من قبل أطراف سياسية معينة دون أن تحقق الأهداف المرجوة في تحسين حياة المواطنين، أو إعادة الإعمار الفعلي.

أهمية استعادة حقول النفط والغاز في الاقتصاد السوري



أرهب المواطن السوري.

خلق فرص عمل وتعزيز الاعتماد على الخبرات المحلية

يمتلك قطاع النفط السوري كوادر وخبرات فنية قادرة على صيانة وإعادة تشغيل الآبار دون الحاجة إلى الاعتماد على الشركات الأجنبية، مما يجعل استثمار الطاقات المحلية ضرورة اقتصادية واستراتيجية، حيث يمكن لتوظيف المهندسين والفنيين المحليين في عمليات الإصلاح والصيانة أن يخلق فرص عمل جديدة، مما يعزز النشاط الاقتصادي، وخاصة في المناطق المنتجة للنفط.

تحدي العقوبات الدولية بالاعتماد على الذات

تمثل العقوبات المفروضة على قطاع النفط السوري واحدة من أكبر العقبات أمام استعادة الإنتاج بطاقته الكاملة. لكن مقابل ذلك، إن الاعتماد على القدرات الوطنية في الصيانة والتشغيل يتيح تجاوز الكثير من هذه التحديات، خاصة أن الحظر المفروض يعيق وصول المعدات والتقنيات من الخارج.

وربما يكمن الحل في تطوير القدرات الذاتية وتوطين التقنيات النفطية محلياً، والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى العاملين في القطاع

تمثل استعادة كامل حقول النفط والغاز في سورية لإدارة الدولة خطوة محورية نحو تحقيق الأمن الطاقوي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، مما يخفف الضغط على خزانة الدولة.

فاستيراد المشتقات النفطية يكلف الاقتصاد السوري مبالغ ضخمة تدفع بالعملة الأجنبية، في حين أن تشغيل واستثمار الحقول المحلية سيوفر هذه الموارد، ويحد من تقلبات الأسعار الناتجة عن السوق العالمية والعقوبات الدولية.

دعم الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم

تتأثر سورية من ارتفاع حاد في أسعار المحروقات بسبب شح الإمدادات والاعتماد على الاستيراد، مما ينعكس بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة، من الصناعة إلى الزراعة والنقل، وغيرها من القطاعات.

على ذلك، فإن استعادة الإنتاج المحلي ستؤدي إلى وفرة في المشتقات النفطية بتكاليف أقل، مما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج ويدعم استقرار الأسواق الداخلية، وبالتالي الحد من التضخم الذي

جديدة من التعاون تضمن حماية الثروات الوطنية، مع التركيز على استقطاب استثمارات تخدم تطوير البنية التحتية النفطية، دون فرض شروط محجفة أو المساس بسيادة القرار الاقتصادي.

فاستعادة سورية لحقول النفط والغاز بالكامل خطوة بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الخارج، ودعم التنمية الوطنية.

يمثل الحل الأمثل لإعادة تشغيل القطاع النفطي بأفضل الطرق الممكنة.

وما يجب التأكيد عليه بهذا المجال، هو أنه في حال وجود اتفاقات استثمارية مع شركات أجنبية، فمن الضروري إعادة تقييمها وفق الأولويات الوطنية، والتأكد من أنها تحقق أقصى استفادة لسورية في هذه المرحلة الحرجة.

فمن المفترض اللجوء إلى صيغ

النفطي السوري، وذلك لا ينفي ضرورة الاستفادة من الدول التي لديها الاستعداد لتجاوز العقوبات المفروضة بهذا السياق.

إعادة تقييم الاتفاقات الاستثمارية بما يخدم المصلحة الوطنية

رغم التحديات المرتبطة بالعقوبات ونقص المعدات، فإن التركيز على الموارد المحلية والخبرات الوطنية

اللاجئون السوريون بين الابتزاز السياسي والواقع غير المؤهل للعودة



لا يزال ملف اللاجئين السوريين ورقة ضغط واستثمار سياسي، لكنه اليوم يطرح بأسلوب جديد، يحمل في طياته إغراءات سياسية وتلميحات بإجراءات صارمة، دون مراعاة للواقع الميداني في سورية.

بتكاليف صفرية، والكثير من الأيدي العاملة الشابة والمدرية دون تكاليف تذكر. فالمعادلة اليوم واضحة، الدول الأوروبية تريد التخلص من أعباء اللجوء بأي طريقة، حتى لو كان ذلك على حساب سلامة اللاجئين وحقوقهم.

العودة إلى واقع غير مؤهل

رغم الطروحات الأوروبية بضرورة إعادة السوريين إلى بلدهم، ورغم الضرورات الوطنية السورية التي تؤكد على أهمية عودة اللاجئين بأسرع وقت كي يساهموا في بناء بلدهم مجدداً، إلا أن الواقع يؤكد أن سورية ما زالت غير قادرة على استيعاب العائدين حالياً، لا من حيث البنية التحتية، ولا من حيث الاقتصاد، ولا من حيث عوامل الأمان والاستقرار.

فالكثير من المناطق السورية ما زالت مدمرة بشكل شبه كامل، والسكان يعانون من أزمة سكن خانقة، فما بالك بمئات الآلاف من اللاجئين الذين فقدوا منازلهم أساساً؟ أين سيسكنون؟ وهل هناك خطط حقيقية لإعادة الإعمار بشكل يسمح بعودتهم؟

كذلك فإن الاقتصاد السوري يترشح تحت وطأة العقوبات، ويفتقر إلى الموارد الكافية لإنعاش القطاعات الحيوية، وخاصة قطاع الطاقة وقطاعات الإنتاج، ومعدلات البطالة مرتفعة للغاية، وحتى من تبقى داخل سورية يواجهون صعوبة في تأمين احتياجاتهم المعيشية والخدمات الأساسية، فكيف يمكن إعادة مئات الآلاف من اللاجئين إلى بلد يعاني من شلل اقتصادي شبه كامل؟

يضاف إلى ما سبق غياب الخدمات وضعف

فما كشفتها صحيفة بيلد الألمانية عن نية وزيرة الداخلية نانسي فيزر زيارة دمشق والتفاوض مع الحكومة الانتقالية حول إعادة اللاجئين السوريين يعكس استمرار استخدام هذا الملف كأداة للضغط السياسي، سواء داخلياً لمخاطبة الرأي العام الألماني، أو خارجياً ضمن ترتيبات تتعلق بالسياسات الأوروبية تجاه سورية.

ابتزاز سياسي يواجهه جديدة

ملف اللاجئين كان ولا يزال ورقة مساومة تستخدمها الحكومات الأوروبية، وغيرها من الحكومات الأخرى، لتحقيق مكاسب داخلية وخارجية.

ففي الداخل الألماني، تواجه الحكومة ضغوطاً متزايدة من الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تطالب بترحيل اللاجئين، وهو ما يجعل الحكومة الحالية مضطرة لاتخاذ خطوات لامتناس الغضب الشعبي، حتى لو لم تكن هذه الخطوات واقعية أو إنسانية.

أما خارجياً، فإعادة اللاجئين تطرح اليوم كجزء من التفاوض على مقاربة جديدة مع دمشق، رغم أن الظروف في سورية لم تتغير بما يبرر هذه العودة الجماعية القسرية.

فالتركيز على الأعباء الاقتصادية التي يشكها اللاجئين، كما أشارت بيلد في تقريرها، ومع عدم التقليل من هذه الأعباء طبعاً، يظهر وكأن القضية تناقش فقط من منظور مالي، متجاهلة حقيقة أن هؤلاء اللاجئين فروا من واقع دمر حياتهم بالكامل، ومن حقيقة أخرى أن الدول الأوروبية مارست عمليات انتقائية بقبولها ورفضها للاجئين خلال السنين الماضية، فقد من بوابة مصالحها وباسم الإنسانية، فقد استقطبت الكثير من الكوادر العلمية السورية

البنية التحتية، من الكهرباء إلى المياه، ومن المواصلات إلى الصحة إلى التعليم، فالبنية التحتية في سورية لم ترمم بشكل يتيح استيعاب أعداد كبيرة من العائدين، وحتى أبسط الخدمات الأساسية غير متوفرة بشكل منتظم، والعودة إلى مثل هذه الظروف لن تكون إلا إعادة إنتاج للجوء الداخلي أو للهجرة مجدداً عبر طرق أكثر خطورة.

وكذلك لا يمكن الحديث عن إعادة اللاجئين دون ضمانات حقيقية لسلامتهم، فحتى اليوم، لا تزال هناك مخاوف جدية حول مصير العائدين، خاصة في ظل تقارير تتحدث عن تزايد عمليات الخطف من أجل الفدية والقتل انتقاماً وشاراً، وفي ظل هذه الظروف فإن أي حديث عن إعادة اللاجئين دون ضمانات حقيقية وواقعية ملموسة يبقى مجرد طرح سياسي لا يأخذ الواقع بعين الاعتبار.

الابتزاز والضغط السياسي يتجاوز ملف اللاجئين

قد يقول قائل إن كل ما سبق من مبررات لعدم إمكانية عودة اللاجئين لا يعني الأوربيين، فهو ليس من مسؤوليتهم وليس من واجباتهم، لكن في القول حقيقة مغيبة لا تقل سوءاً عن الاستثمار والابتزاز السياسي في ملف اللاجئين.

فالعقوبات ما زالت ورقة ضغط وابتزاز سياسي بيد الأوربيين تمنع وتحد من إمكانية استعادة عجلة الاقتصاد والإنتاج في البلاد، وبالتالي تعيق وتحد من عودة اللاجئين. وكذلك الأموال السورية المجمدة لدى الأوربيين والتي يتم استخدامها كورقة ضغط وابتزاز سياسي أيضاً، والكثير من أدوات ووسائل الضغط الأخرى التي تحول بمحملها دون إمكانية تجاوز الأزمات المتكاثرة في الداخل السوري، وبالتالي فهي لا تعيق عودة اللاجئين فقط، بل وتعيق الحلول المستدامة

لسورية. وكما أن حقيقة إعاقات عودة اللاجئين سابقة الذكر معروفة ومدركة من الأوربيين، فإن الضغوط والابتزاز هي الحقيقة الأخرى المغيبة والمسكوت عنها، علماً أنها الأكثر أهمية بتأثيرها على السوريين، داخلاً وخارجاً، وعلى مستقبل سورية.

الحاجة إلى حلول حقيقية

ما يحتاجه السوريون اليوم ليس مجرد حديث عن العودة، بل حلولاً حقيقية تضمن لهم حياة كريمة، سواء في أماكن لجوئهم أو في حال قرروا العودة إلى وطنهم.

فالضغط الأوربي لإعادة اللاجئين السوريين، رغم أن الظروف لا تزال غير مهيأة، يعكس استمرار توظيف هذا الملف سياسياً واقتصادياً.

فرغم أن الحكومات الأوروبية تحاول تصوير الأمر على أنه ضرورة لتخفيف العبء المالي، إلا أن الواقع يثبت أن إعادة اللاجئين إلى سورية في ظل الأوضاع الحالية، وفي ظل استمرار الابتزاز والضغط السياسي، تعني ببساطة دفعهم إلى مزيد من المعاناة، وبالتالي الدفع إلى مزيد من الاحتقان المجتمعي في الداخل السوري مجدداً.

وبكل اختصار يمكن القول إن بدء الحلول الحقيقية، بما في ذلك تخفيف عوامل الاحتقان المجتمعي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يتمثل بعقد المؤتمر الوطني العام الذي يفسح المجال أمام السوريين لتقرير مصيرهم ومستقبلهم بأنفسهم، وهو العامل الحاسم في تخفيف حدة الضغوط وممارسات الابتزاز السياسي الممارس عليهم من الأوربيين وسواهم، ليس بملف اللاجئين وغيره من الملفات، بل وصولاً إلى سيادة واستقلال القرار الوطني بشكل ناجح.



الضغط

الأوروبي

لإعادة اللاجئين

السوريين رغم

أن الظروف لا

تزال غير مهيأة

يعكس استمرار

توظيف هذا

الملف سياسياً

واقتصادياً

إعادة الحقوق لأصحابها وضرورة توحيد آليات معالجة ملف الاستملاك في سورية



يعد الاستملاك من القضايا الحساسة التي تمس حقوق الملكية الخاصة للمواطنين، حيث تلجأ الدولة إلى هذه الإجراءات لتنفيذ مشاريع تنموية تخدم المصلحة العامة، مثل: بناء الطرق، والمدارس، والمشافي، وغيرها من المرافق العامة.

تتطلب حلولاً موحدة ومنهجية تشمل المناطق المتضررة جميعها، وفق رؤية واضحة.

ضرورة وجود آلية مركزية لمعالجة ملف الاستملاك

تتطلب معالجة ملف الاستملاك نهجاً مركزياً، وذلك لعدة أسباب أساسية، منها:

توحيد المعايير والإجراءات، فعند قيام كل محافظة بمعالجة قضايا الاستملاك بشكل منفصل، قد تظهر تفاوتات في القرارات والإجراءات، مما يؤدي إلى غياب العدالة بين المواطنين في المحافظات المختلفة. لذا، من الضروري وضع معايير موحدة على مستوى الدولة، تضمن المساواة بين المتضررين جميعهم.

ضمان حقوق المتضررين بشكل عادل، فتعويض المتضررين عن أراضيهم وأليات التنفيذ يتطلب وضوحاً قانونياً وإدارياً، بحيث يحصل المواطنون على حقوقهم دون تأخير أو تلاعب، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إطار قانوني موحد على مستوى الدولة.

تحقيق العدالة

بين المصلحة العامة والخاصة

لا شك أن مشاريع الدولة التنموية تخدم المصلحة العامة، ولكن لا ينبغي أن تأتي على حساب حقوق المواطنين دون تعويض عادل. والضرورة تفرض وجود آليات مركزية تضمن إيجاد توازن بين حق الدولة في تنفيذ

إلا أن تنفيذ عمليات الاستملاك، في كثير من الأحيان، ترافقه مشاكل قانونية وإدارية تنعكس سلباً على حقوق المالكين، خصوصاً عندما لا يحصل المتضررون على تعويض عادل، أو عندما تتأخر الدولة في تنفيذ المشاريع المستملكة الأراضي لأجلها، مما يبقى العقارات بحالة غير مستقرة لفترات طويلة.

إعلان محافظة ريف دمشق خطوة إيجابية ولكنها جزئية

أعلنت محافظة ريف دمشق، في خطوة لافتة وغير مسبوقة، عن فتح باب استقبال الشكاوى والطلبات من المواطنين المتضررين من الاستملاك الواقعة على عقاراتهم، بشرط ألا يكون قد تم تنفيذ المشروع الاستملاكي بعد. هذا القرار، بلا شك، يمثل استجابة إيجابية لمطالب المواطنين الذين تأثروا بالإجراءات السابقة، ويمنحهم فرصة لاستعادة حقوقهم، أو تصحيح بعض الأخطاء الناتجة عن قرارات الاستملاك غير المنفذة.

مع ذلك، فإن مثل هذه القرارات، رغم أهميتها، تظل إجراءات جزئية ومحدودة النطاق، حيث تقتصر على محافظة واحدة دون أن تشمل المناطق السورية جميعها.

فمعالجة قضايا الاستملاك يجب أن تكون جزءاً من سياسات مركزية شاملة، وليست مسؤولية كل محافظة على حدة.

فالمشاكل الناتجة عن الاستملاك لا تقتصر على ريف دمشق وحدها، بل هي قضية وطنية

مشاريعها، وحق المواطن في الاحتفاظ بأرضه، أو الحصول على تعويض مناسب. ورغم أن إعلان محافظة ريف دمشق خطوة إيجابية تصب في مصلحة المواطنين المتضررين من الاستملاك، إلا أن الحل الجذري لهذه المشكلة لا يمكن أن يكون محلياً أو جزئياً، بل يجب أن يكون ضمن إطار وطني شامل يضمن العدالة للمتضررين جميعهم في المحافظات المختلفة.

إن توحيد إجراءات الاستملاك ضمن قانون وطني واضح، وإنشاء هيئة مركزية متخصصة، سيحقق التوازن بين متطلبات التنمية والمصلحة العامة، وبين حقوق المواطنين في الاحتفاظ بعقاراتهم، أو الحصول على تعويض عادل. فمعالجة ملف الاستملاك بطريقة موحدة ومدروسة ليست مجرد حاجة قانونية، بل هي ضرورة لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

المبادرة القطرية لدعم الكهرباء خطوة مهمة لكنها ليست حلاً مستداماً



في خطوة إيجابية لدعم قطاع الكهرباء في سورية، أعلنت حكومة تسيير الأعمال عن مبادرة قطرية لتزويد البلاد بالغاز الطبيعي بكمية تصل إلى مليوني متر مكعب يومياً، ما سيسهم في توليد 400 ميغاواط إضافية من الكهرباء.

في إمدادات الكهرباء تُعدّ مكسباً مرحباً به، خاصة وأن الكهرباء تمثل عصب الحياة الاقتصادية والخدمية. ومع ذلك، فإن هذه المبادرة محدودة زمنياً، بحسب ما أكده القائم بأعمال السفارة القطرية في سورية، خليفة عبد الله آل محمود الشريف، مما يعني أن تأثيرها سيكون قصير الأمد.

التحدي الحقيقي هو البحث عن الحلول المستدامة

على الرغم من أهمية الدعم القطري، إلا أنه يذكرنا بالمقولة الشعبية «ثوب العيرة ما بيدفي»، إذ لا يمكن الاعتماد على مساعدات مؤقتة لحل أزمة مزمنة.

إن تحسين واقع الكهرباء في سورية يتطلب حلولاً استراتيجية مستدامة، من بينها:

تحديث البنية التحتية الكهربائية، فكثير من محطات التوليد وخطوط النقل في سورية متقادمة وبحاجة إلى إصلاحات جذرية لزيادة كفاءتها وتقليل الهدر.

الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية والرياح، والتي أصبحت خياراً أساسياً في العديد من الدول التي تواجه تحديات في تأمين الوقود الأحفوري.

وبحسب وزير الكهرباء المهندس عمر شقروق، فإن هذه الكمية ستساهم في تحسين التغذية الكهربائية بمعدل ساعتين إلى 4 ساعات إضافية يومياً، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على حياة المواطنين والقطاعات الحيوية.

لكن على الرغم من أهمية هذه المبادرة، فإنها تظل حلاً مؤقتاً لا يعالج جذور المشكلة المتفاقمة منذ سنوات.

تحسين مؤقت في ظل أزمة مزمنة

تتعاين سورية من أزمة كهرباء خانقة، حيث تصل ساعات التقنين في معظم المناطق إلى 8 ساعات قطع مقابل ساعة وصل، وأحياناً أقل من ذلك. في ظل هذه الظروف، فإن أي زيادة

في دوامة الحلول المؤقتة، التي سرعان ما تتلاشى تأثيراتها مع انتهاء الدعم.

الحل الجذري يكمن في إعادة بناء قطاع الطاقة على أسس حديثة ومتينة، بحيث يصبح قادراً على تلبية احتياجات المواطنين دون الحاجة إلى الحلول الترقيعية أو الإسعافية المتكررة.

الخطة الوطنية

والاستراتيجيات المستدامة

لا شك أن المبادرة القطرية خطوة إيجابية ومهمة في دعم قطاع الكهرباء، لكنها ليست الحل النهائي دون أدنى شك. فبدون خطة وطنية طويلة الأمد تعتمد على استراتيجيات مستدامة، ستظل سورية تدور

تنويع مصادر الطاقة، وخاصة تقليل الاعتماد على الغاز المستورد، ومحاولة استغلال الموارد المحلية كالغاز والفيول.

وأخيراً إصلاح قطاع الكهرباء من الناحية الإدارية من خلال تحسين آليات الجباية، وتقليل الفاقد الكهربائي الناجم عن الاستمرار غير الشرعي وسوء الصيانة.

إعادة تقييم العاملين في حبوب حماة خطوة ضرورية... ولكن أين التخطيط المركزي؟

في خطوة لافتة، قامت اللجنة المختصة في مؤسسة الحبوب بفرع حماة بإجراء مقابلات لإعادة تقييم العاملين الذين حصلوا على إجازة ما جورة لمدة ثلاثة أشهر، وذلك بهدف إعادة توظيف الكوادر ذات الخبرة والكفاءة الإدارية السليمة.



ورغم أن هذه الخطوة تبدو من حيث المبدأ إيجابية وضرورية، إلا أنها تطرح تساؤلات جوهرية حول آليات اتخاذ القرار في المؤسسات العامة، ومدى الالتزام بالمعايير الإدارية السليمة.

والشفافية في التعامل مع جميع العاملين، بعيداً عن الاجتهادات الشخصية والقرارات الارتجالية التي قد تؤدي إلى نتائج غير عادلة، أو غير فعالة.

فإدارة الموارد البشرية في المؤسسات العامة تتطلب سياسات واضحة تستند إلى تخطيط استراتيجي، وليس إجراءات ارتجالية يتم تصحيحها لاحقاً.

وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون هناك معايير محددة يتم اتباعها في الفروع جميعها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، دون إلحاق الضرر بالموظفين، أو بالإنتاجية العامة للمؤسسة.

والمسألة التي تطرح نفسها هنا: لماذا لم تتم عملية التقييم قبل منح الإجازات بدلاً من مراجعتها بعد تنفيذ القرار؟

هذا الأمر يعكس خللاً إدارياً واضحاً، ويؤكد الحاجة إلى نهج أكثر تنظيماً في إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسات الحكومية.

أين التخطيط المسبق؟

من البديهي أن أي مؤسسة تعتمد على الكفاءات البشرية يجب أن تخطط مسبقاً لقراراتها، خاصة عندما تتعلق هذه القرارات بإجازات ما جورة للعاملين.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا لم تتم عملية التقييم قبل منح الإجازات بدلاً من مراجعتها بعد تنفيذ القرار؟

هذا الأمر يعكس خللاً إدارياً واضحاً، ويؤكد الحاجة إلى نهج أكثر تنظيماً في إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسات الحكومية.

غياب الإدارة المركزية والمعايير الموحدة

الأمر الأكثر إشكالية في هذه القضية، هو غياب المركزية الإدارية في اتخاذ مثل هذه القرارات. فبدلاً من أن يكون التقييم والإجازات قرارات محلية تخص كل فرع على حدة، كان من الأجدي أن تتم العملية على مستوى المؤسسة ككل، وفقاً لمعايير تقييم موحدة تضمن العدالة

التسريح التعسفي والإجازات المأجورة قرارات غير قانونية

بعيداً عن مسألة التقييم، فإن قرارات منح الإجازات المأجورة، أو التسريح التعسفي للعاملين في ظل حكومة تسيير الأعمال تعتبر غير قانونية، إذ لا تمتلك هذه الحكومة صلاحيات اتخاذ قرارات جوهرية تؤثر على الموظفين ومستقبلهم الوظيفي.

فأي إجراء يمس استقرار العاملين دون سند قانوني واضح يعد خروجاً عن نطاق الصلاحيات المحددة لحكومة تسيير الأعمال، ما يستوجب مراجعة هذه القرارات جميعها وإلغاءها إذا ثبت عدم شرعيتها.

القرار

ما يحدث في فرع مؤسسة الحبوب بحماة قد يكون خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، لكنه في الوقت ذاته يعكس أزمة أعمق تتعلق بالإدارة والتخطيط في المؤسسات العامة.

والمطلوب اليوم ليس فقط إعادة تقييم العاملين، بل إعادة تقييم سياسات اتخاذ القرار داخل المؤسسة ككل، وعلى مستوى الجهات العامة والحكومة نفسها كافة، وذلك من خلال إرساء معايير موحدة تمنع الفوضى الإدارية، وتضمن حقوق العاملين في إطار قانوني واضح وعادل.

ضرورة الإصلاح الإداري

هذه القضية تؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة لإصلاح إداري شامل في المؤسسات الحكومية، بحيث يتم اتخاذ القرارات بناءً على معايير واضحة وخطط مدروسة، وليس كرد فعل على أخطاء سابقة.

فمن الضروري اعتماد سياسات إدارية قائمة على التخطيط الاستراتيجي لضمان استقرار العمل، وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والإنتاجية، دون تعريض حقوق العاملين للتلاعب أو المساومة.

المطلوب إعادة تقييم سياسات اتخاذ

تصدير الخردة بين الحاجة الاقتصادية ومتطلبات إعادة الإعمار



أثار تصريح مصدر في وزارة الاقتصاد السورية، الذي نشرته صحيفة الثورة بتاريخ 13 آذار الحالي، جدلاً حول السماح بتصدير الخردة، رغم عدم صدور قرار رسمي بذلك!

والسماح بالتصدير تحت مسمى «الخردة» يشمل «الحديد، النحاس، الألمنيوم، والبلاستيك» وهي مواد قابلة لإعادة التدوير، ويمكن استخدامها في العديد من القطاعات الصناعية.

فرغم أن تصدير الخردة يوفر القطع الأجنبي، إلا أنه يطرح تساؤلات حول مدى تأثيره على عملية إعادة الإعمار والاقتصاد المحلي.

بعض الإيجابيات

قد يمثل تصدير الخردة فرصة لدخول العملة الصعبة إلى السوق السورية، مما يساعد في تخفيف الضغط على الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل العقوبات التي تعيق تدفق العملات الأجنبية.

كذلك فإن تصدير الخردة قد يشجع المستثمرين والتجار على جمع وفرز النفايات المعدنية والبلاستيكية، مما يخلق نشاطاً اقتصادياً إضافياً، قد يساهم في تنشيط بعض القطاعات التجارية.

ومع ازدياد الطلب على جمع وفرز الخردة من أجل التصدير، يمكن أن يوفر هذا القطاع فرص عمل للكثير من الأفراد، خاصة في ظل البطالة

المرتفعة.

كذلك يمكن أن يكون تصدير الخردة وسيلة للاستفادة من المواد القابلة للتدوير بدلاً من تركها تتراكم، مما يساهم في تحسين البيئة، لكن ذلك مشروط بتوفر معاملة محلية كافية لإعادة التدوير.

سلبيات لا بد من الإشارة إليها

تحتاج سورية إلى كميات كبيرة من المواد الخام لإعادة بناء بنيتها التحتية المتضررة، وبدلاً من تصدير الخردة، يمكن استخدامها في المصانع المحلية لإنتاج الحديد والألمنيوم، مما يساهم في دعم عملية إعادة الإعمار وتقليل الحاجة إلى الاستيراد المكلف.

سيؤدي تصدير الخردة إلى تقليل المعروض من المواد الخام في الأسواق المحلية، مما يرفع أسعار «الحديد، الألمنيوم، والنحاس» وبالتالي يؤثر سلباً على الصناعات الصغيرة والحرفية التي تعتمد على هذه المواد، وبالتالي رفع أسعار هذه المواد الأولية محلياً.

وفي حال تم تصدير كميات كبيرة من الخردة، فقد يتضرر قطاع إعادة التدوير المحلي الذي يستفيد من هذه المواد في تصنيع منتجات جديدة، مما يقلل من الحاجة إلى الاستيراد، وذلك يعني إضعاف قطاع إعادة التدوير المحلي وتهديد استمرار وجوده، مع خسارة ما يحققه من قيمة مضافة للصناعة

المحلية.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن فتح باب التصدير دون ضوابط صارمة قد يؤدي إلى زيادة عمليات تهريب المعادن والاستغلال غير القانوني للخردة، مما قد يتسبب في فقدان الدولة للعديد من الموارد القيمة التي يمكن استثمارها محلياً.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن عمليات التصدير والتهريب للخردة، وكذلك عمليات الاستيراد للمواد الأولية، تمثل فرص تريب مغرية

للقائمين عليها من كبار التجار، وهو لاء لا تعنيهم الضرورات الوطنية في مرحلة إعادة الإعمار، بقدر اهتمامهم بمكاسبهم وأرباحهم.

التنظيم والضوابط

رغم أن تصدير الخردة يحمل بعض الفوائد الاقتصادية، إلا أنه قد يؤثر سلباً على عملية إعادة الإعمار والصناعة المحلية.

على ذلك يبدو من الضروري أن يتم تنظيم هذه العملية من خلال وضع

ضوابط واضحة، مثل: السماح بتصدير الفائض فقط، بعد تأمين احتياجات السوق المحلية، ودعم إنشاء معامل إعادة تدوير متطورة، بالإضافة إلى فرض رقابة مشددة لمنع التهريب والاستغلال غير القانوني.

فتحقيق توازن بين تحقيق العوائد المالية والحفاظ على الموارد الحيوية لدعم الاقتصاد السوري هو المطلوب بالحد الأدنى في هذه المرحلة الحرجة، وذلك كله بمسؤولية الحكومة افتراضاً!

منحة عيد الفطر: هل سترفع القدرة

أصدرت الرئاسة السورية يوم السبت، 15 آذار 2025، القرار رقم «6» لعام 2025، القاضي بصرف منحة مالية لمرة واحدة بمناسبة عيد الفطر للعاملين في الدولة، بما يشمل الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين، على أن تكون بقيمة راتب شهر واحد. ومع صدور هذا القرار، برزت تساؤلات عديدة حول تأثيره على الاقتصاد الوطني، وما إذا كان سيسهم فعلياً في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين أم سينتج تداعيات أخرى على المشهد الاقتصادي العام. وفي وقت ينتظر فيه الناس أي بوادر تحسن في معيشتهم، تبقى الأسئلة مفتوحة حول انعكاسات هذه المنحة على مستوى المعيشة، ومدى تأثيرها الفعلي في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.



■ احمد الرز

ما إن انتشر خبر صدور قرار المنحة، حتى تحول إلى موضوع للتندر بين شريحة واسعة من السوريين. وكما

جرت العادة، لم يتأخر الناس في عقد المقارنات بين قيمة المنحة وارتفاع أسعار السلع والخدمات، متساقلين عما يمكن لهذا المبلغ أن يغطيه فعلياً في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وفي ظل تأخر متكرر عن دفع

رواتب العاملين في الدولة. لكن بعيداً عن الأرقام، يطرح هذا القرار أسئلة أعمق حول مفهوم «المنحة» نفسه، ومدى فعاليته كأداة لدعم القدرة الشرائية. فهل تمثل هذه الخطوة حلاً عملياً وجدياً أم

أنها مجرد «استجابة» مؤقتة لأزمة معيشية متصاعدة، وقد يكون لها انعكاسات سلبية إضافية على مستوى معيشة السوريين؟ وما هي المشكلة الجوهرية التي تعكسها فكرة المنحة في السياق الاقتصادي الحالي؟

نظرياً: المنحة تغطي 1,9% فقط من وسطي تكاليف المعيشة



أظهرت بيانات «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» صورة قاتمة للغاية مع بداية عام 2025. فوفقاً للإحصاءات في بداية العام، بلغ وسطي تكاليف معيشة أسرة مكونة من خمسة أفراد نحو 14,557,573 ليرة سورية شهرياً. يظهر هذا الرقم الفجوة الهائلة بين أجور المواطنين وارتفاع تكاليف الحياة اليومية، خاصة في ظل التضخم المستمر وارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل غير مسبوق. وفي هذا السياق، يأتي قرار صرف منحة مالية لمرة واحدة بمناسبة عيد الفطر، والتي تعادل راتب شهر واحد، لمواجهة تساؤلات كبيرة حول مدى قدرته على تخفيف العبء المالي UK الأسر السورية. لنأخذ مثلاً عملياً لقياس مدى تأثير هذه المنحة على الأسر السورية: إذا افترضنا أن أسرة تعتمد على فرد واحد فقط يتقاضى الحد الأدنى للأجور، والذي يبلغ 278,910 ليرة سورية شهرياً، فإن قيمة المنحة «التي تعادل راتب شهر واحد» ستغطي فقط 1,9% من وسطي تكاليف المعيشة لهذه الأسرة. وهذا يعني أن المنحة، رغم أنها قد تبدو بادرة إيجابية، لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي التكاليف التي تحتاجها الأسرة لتغطية احتياجاتها الأساسية من غذاء، ودواء، وملبس، وتعليم، ومواصلات، وخدمات أخرى. وحتى عند إضافة قيمة المنحة إلى الراتب الأساسي، فإن المبلغ الإجمالي لا يغطي سوى 3,8%

من وسطي تكاليف المعيشة. وهذا يعني أن الأسرة ستظل تواجه عجزاً هائلاً في تغطية احتياجاتها الأساسية، خاصة في ظل استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل مستمر. ولكن ماذا لو كانت الأسرة تعتمد على فردين عاملين، كل منهما يتقاضى الحد الأدنى للأجور؟ يظل الوضع بعيداً عن تلبية الاحتياجات الأساسية. فبعد إضافة قيمة المنحة إلى رواتب الفردين، ستغطي المنحة نحو 7,6% فقط من وسطي تكاليف المعيشة الشهرية للأسرة. وهذا الرقم، رغم أنه أعلى من النسبة السابقة، يظل ضئيلاً مقارنة بالواقع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الأسر السورية. والأمر يصحح أكثر تعقيداً إذا أخذنا في الاعتبار أن معدل الإعاقة في سورية مرتفع جداً. فحسب تقديرات الأمم المتحدة، يبلغ معدل الإعاقة في سورية نحو 1 إلى 7، أي أن كل فرد عامل يعيل سبعة أفراد آخرين. وهذا يعني أن الأعباء المالية على الأسر أكبر بكثير من أن تغطي بمنحة بسيطة. تضعنا هذه الأرقام أمام حقيقة مؤلمة: المنحة، حتى لو حافظت افتراضاً على قيمتها الحقيقية، فإنها تظل غير كافية إطلاقاً لسد أي شيء يذكر من الفجوة الكبيرة بين الأجور والأسعار. وهي تفتح الباب أمام تساؤلات أكبر حول الحلول الجذرية المطلوبة لمعالجة تراجع مستوى المعيشة. والسؤال الآن: هل ستحافظ المنحة على قيمتها أم أنها ستكون عاملاً للمزيد من تراجع المعيشة؟

الشرائية أم ستزيردها ضعفاً؟



متى يمكن القول إن الأجور ارتفعت حقاً؟



الأهم من كل ما سبق هو التساؤل الجوهرية: هل ستحافظ المنحة على قيمتها الحقيقية في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور؟ تهدف المقارنات والأرقام التي ذكرناها سابقاً إلى توضيح حجم الفجوة بين قيمة المنحة وتكاليف المعيشة، لكنها لا تعكس الواقع الكامل. ففي الحقيقة ووفقاً للتجارب السابقة في سورية، لن تغطي المنحة شيئاً، وسرعان ما ستتلاشى قيمتها في خضم ارتفاعات أسعار السوق. بل إن الأمر قد يصل إلى حد أن تصبح هذه المنحة عاملاً إضافياً يسهم في تقليص القيمة الفعلية للأجر الذي يتقاضاه العامل السوري. فالكثلة النقدية التي سيتم ضخها في السوق ستدفع الأسعار إلى الارتفاع أكثر. وبالتالي، ستتراجع القدرة الشرائية الفعلية لليرة السورية، مما يجعل المنحة تقاوم الأزمات بدلاً من أن تخففها، هذا عدا عن أن المنحة تشمل العاملين في الدولة فقط، وبالتالي فإن جزءاً كبيراً من السوريين غير العاملين سيتأثرون بغلاء الأسعار دون أن يستفيدوا من المنحة. من حيث المبدأ لا شك أن كل ليرة سورية إضافية تدخل إلى جيوب العمال السوريين هي أمر إيجابي، لكن ذلك مشروط بأن تحافظ هذه الليرة على قيمتها الشرائية. فإذا كانت هذه الليرة الإضافية ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتقليص قيمة الأجور الحالية، فإنها تصبح بذلك سبباً في تفاقم الأوضاع الاقتصادية بدلاً من تحسينها.

ولهذا السبب، فإن المطلوب في الظروف السورية اليوم ليس مجرد منح مؤقتة، بل رفع الأجور الفعلية بشكل جذري. ولا يمكن الحديث عن رفع الأجور الحقيقية دون أخذ ثلاثة عوامل أساسية بعين الاعتبار: أولاً: يجب أن تكون زيادة الأجور مرتبطة بتكاليف المعيشة

فالقائمة المطلقة للأجر ليست هي المهمة، سواء كان الأجر مئة ليرة أو عشرة ملايين ليرة. المهم هو ما يمكن أن يشتريه هذا الأجر في السوق فعلياً. لذلك، يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور قادراً على تغطية تكاليف المعيشة الأساسية، بما في ذلك الغذاء، والسكن، والمواصلات، والتعليم، والصحة. وهذا يتطلب إعادة هيكلة نظام الأجور ليكون مرتبطاً بمؤشرات تكاليف المعيشة بشكل مباشر. ثانياً: حتى إذا تم ربط الحد الأدنى للأجور بتكاليف المعيشة، فإن هذا الربط يجب أن يكون مستمراً ودورياً. ففي ظل اقتصاد يعاني من التضخم المستمر، فإن أي زيادة في الأجور ستتلاشى قيمتها بسرعة إذا لم يتم تحديثها بشكل دوري لمواكبة ارتفاع الأسعار. لذلك، يجب أن يكون الربط بين الأجور وتكاليف المعيشة عملية مستمرة، سواء كان هذا الربط شهرياً، أو فصلياً، أو سنوياً. وهذا يجب أن يكون حقاً للعمال، وليس مكزماً من أحد. ثالثاً: يجب أن يكون مصدر زيادة الأجور جيوب الفاسدين وأصحاب الثروات الكبيرة، وليس جيوب المواطنين. ففي سورية، تتركز الثروة في أيدي فئة قليلة، بينما يعيش الغالبية العظمى من الشعب في فقر مدقع. وفقاً للتقديرات، يحصل 90% من الشعب السوري على أقل من 10% من الثروة الوطنية، بينما تسيطر النخبة الفاسدة على الجزء الأكبر من هذه الثروة. لذلك، فإن أي رفع حقيقي للأجور يجب أن يتم عبر إعادة توزيع الثروة بشكل عادل، ومكافحة الفساد، وضمان أن تكون الزيادة في الأجور مدعومة بتحسين الإنتاجية والخدمات، وليس عبر طباعة النقود.

والثاني: يجب أن يكون مصدر زيادة الأجور جيوب الفاسدين وأصحاب الثروات الكبيرة، وليس جيوب المواطنين. ففي سورية، تتركز الثروة في أيدي فئة قليلة، بينما يعيش الغالبية العظمى من الشعب في فقر مدقع. وفقاً للتقديرات، يحصل 90% من الشعب السوري على أقل من 10% من الثروة الوطنية، بينما تسيطر النخبة الفاسدة على الجزء الأكبر من هذه الثروة. لذلك، فإن أي رفع حقيقي للأجور يجب أن يتم عبر إعادة توزيع الثروة بشكل عادل، ومكافحة الفساد، وضمان أن تكون الزيادة في الأجور مدعومة بتحسين الإنتاجية والخدمات، وليس عبر طباعة النقود.

المنحة لا تغطي سوى ثلث غذاء العامل



وحتى عند إضافة قيمة المنحة إلى الراتب الأساسي للفرد الذي يتقاضى الحد الأدنى للأجور، فإن النسبة الإجمالية التي يتم تغطيتها من تكاليف الغذاء لا تتجاوز 10,8%. وهذا يعني أن الأسرة ستظل تواجه عجزاً كبيراً في توفير الغذاء الكافي لأفرادها، مما يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال وكبار السن. ولكن ماذا لو كان العامل السوري يعمل فقط لإطعام نفسه، دون أن يكون مسؤولاً عن إعالة أسرة؟ حتى في هذه الحالة، فإن مبلغ المنحة يظل غير كافٍ لتغطية الحد الأدنى من تكاليف الغذاء للفرد الواحد. فحسب التقديرات، يبلغ الحد الأدنى لتكاليف غذاء الفرد شهرياً نحو 909,840 ليرة سورية. وبالتالي، فإن مبلغ المنحة لا يغطي سوى 30,6% من هذه التكاليف. وهذا يعني أن العامل الذي يعتمد على الحد الأدنى للأجور سيواجه صعوبة كبيرة في توفير الغذاء الكافي لنفسه، حتى بعد إضافة قيمة المنحة إلى راتبه الأساسي.

على النحو ذاته، تُظهر البيانات المتعلقة بتكاليف الغذاء في سورية صورة أكثر قتامة للوضع المعيشي للمواطنين. ففي بداية عام 2025، ارتفع الحد الأدنى الشهري لتكاليف غذاء الأسرة السورية وفقاً لمؤشر «فاسيون»، والتي تحسب بناءً على الأسعار الحرارية اللازمة لضمان بقاء الفرد على قيد الحياة وقدرته على إعادة إنتاج قوة العمل، إلى 5,122,483 ليرة سورية. ويعكس هذا الرقم الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية الأساسية التي تحتاجها الأسرة لتجنب الوقوع في براثن الجوع وسوء التغذية. ومع ذلك، فإن مبلغ «المنحة» غير كافٍ حتى لتغطية هذه التكاليف الغذائية الأساسية. لنفترض، على سبيل المثال، أن أسعار الغذاء لم تشهد أي ارتفاع خلال الأشهر الماضية (وهو افتراض بعيد عن الواقع، حيث تشهد أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً واضحاً). في هذه الحالة، فإن مبلغ «المنحة» لا يغطي سوى 5,4% من الحد الأدنى لتكاليف غذاء الأسرة شهرياً.

معطيات من الاقتصاد



عرضنا في مقال سابق الجانب الخاص بأوكرانيا من التأثيرات الاقتصادية للحرب، ونستكمل في هذا المقال استعراض بعض المؤشرات حول تأثير الحرب على الجانب الروسي بحسب ما أوردها الباحث الاقتصادي البريطاني مايكل روبرتس في مدونته «الركود التالي» بتاريخ 24 من شباط المنصرم.

■ مايكل روبرتس
تعبير وإعداد: قاسيون

بشكل سافر: «هذه الحرب تدور حول المال... أغنى دولة في أوروبا بالمعادن النادرة هي أوكرانيا، بقيمة 2 إلى 7 تريليونات دولار... لذا فإن دونالد ترامب سيعقد صفقة لاستعادة أموالنا، لإثراء أنفسنا بالمعادن النادرة...» مع ذلك يجدر بالذكر بأن نصف الرواسب المعدنية عموماً «المقدرة قيمتها بنحو 12-10 تريليون دولار» موجودة في مناطق تسيطر عليها روسيا.

عوامل دافعة للاقتصاد الروسي

سيطرت روسيا أوائل عام 2022 على المقاطعات الأربع الناطقة بالروسية في دونباس في شرق أوكرانيا مما أعطاها دفعة قوية لاقتصادها. وفي عام 2023، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.6% وأكثر من 3% في عام 2024. وما يزال اقتصاد الحرب في روسيا صامداً.

وعلى الرغم من تفاقم النقص الحاد في العمالة الروسية «منها ديموغرافية وطبيعية»، ورغم تجنيد الجيش الروسي عشرات الآلاف من الرجال في سن العمل «انضمام 10 إلى 30 ألف عامل للجيش كل شهر، أي نحو 0.5% من إجمالي العرض»، لكن هذه التغيرات استفاد منه بالمقابل العمال الروس في القطاعات غير العسكرية؛ حيث زاد الأمان الوظيفي النسبي مع تردد المديرين في تسريحهم. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية من الحرب، تغلبت روسيا على العقوبات، رغم استثمار قرابة ثلث ميزانيتها في الإنفاق الدفاعي. فزادت من التجارة مع الصين وبيع نفلها إلى

في البداية نذكر ملخصاً عما ذكره الكاتب من خسائر أوكرانيا في الحرب: يقدر إجمالي القتلى والجرحى من أوكرانيا بنحو نصف مليون عسكري و46 ألف مدني. وفي وقت سابق من 2024، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية تقييماً بأوكرانيا سرياً لخسائر القوات الأوكرانية بأنها قرابة 80 ألف قتيل و400 ألف جريح. ووفقاً للمصدر نفسه نقلاً عن أرقام حكومية، في النصف الأول من 2024، بلغت الوفيات في أوكرانيا ثلاثة أضعاف المواليد. وبحسب البنك الدولي، ما زال نحو 5.9 مليون أوكراني نازحين خارج البلاد و3.7 مليون نازحين داخلياً. وفي العام الماضي، كانت الخسائر الأوكرانية أعلى بخمس مرات من خسائر روسيا، حيث كانت كيف تخسر ما لا يقل عن 50 ألف عسكري شهرياً. وبعد ثلاثة سنوات من الحرب يبدو أن أوكرانيا تتعرض لاستكمال النهب الأمريكي الغربي لما تبقى منها، كما ظهر مؤخراً من حديث عن صفقة المعادن مثلاً، حيث طالب ترامب أوكرانيا بتوقيع تنازل عن أكثر من 50% من معادنها النادرة لصالح الولايات المتحدة مقابل تسليم 500 مليار دولار لإعادة الإعمار. وقال ترامب: «أريد منهم أن يعطونا شيئاً مقابل كل الأموال التي نضعها وسأحاول تسوية الحرب وإنهاء كل هذا الموت. نطالب بالمعادن النادرة والنفل، أي شيء يمكننا الحصول عليه». كما قال السناتور الأمريكي ليندسي غراهام

الوطني، فلقد أخلت الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص في عدة مجالات. ومن عجيب المفارقات أن هذا الأمر تسارع في حالة روسيا بسبب انسحاب الشركات الغربية من الأسواق الروسية وبسبب العقوبات. فقد استولت الدولة الروسية على كيانات أجنبية أو أعادت بيع بعضها إلى رأسماليين روس ملتزمين بالمجهود الحربي.

بلغ الإنفاق على البناء الجديد والمعدات ذات التقنية العالية والمعدات الجديدة أعلى مستوى له في 12 عاماً عند 14.4 تريليون روبل (136.4 مليار دولار)، بزيادة 10 في المائة عن العام السابق. وتجاوز معدل نمو الاستثمار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بهامش أوسع من أي وقت مضى على مدار السنوات الخمس عشرة السابقة، وفقاً لمركز «التحليل الاقتصادي الكلي والتوقعات قصيرة الأجل» ومقره موسكو.

وتتمثل الوجيهات الرئيسية للاستثمارات غير المسبوقة التي تجتذبها البلاد حتى الآن في إحلال الواردات، والبنية الأساسية الموجهة نحو الشرق، والإنتاج العسكري. والهندسة الميكانيكية، التي تشمل تصنيع المنتجات المعدنية النهائية «الأسلحة»، وأجهزة الكمبيوتر، والبصريات والإلكترونيات، والمعدات الكهربائية، وهي واحدة من أسرع المجالات نمواً في مجال الاستثمار.

وظل العديد من خبراء الاقتصاد الغربيين يقولون على مدى السنوات الثلاث الماضية إن الاقتصاد الروسي سوف ينهار. وزعموا أن النقص الحاد في العمالة، والتضخم المستمر والمتصاعد الناجم عن الإنفاق العسكري المتزايد والعقوبات المشددة على نحو متزايد، من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى أزمة اقتصادية تجبر موسكو على التخلي عن أهدافها في أوكرانيا وإنهاء الحرب بشروط

أسواق جديدة، جزئياً باستخدام «أسطول ظل» من الناقلات لتجنب سقف الأسعار الذي كانت الدول الغربية تأمل أن يقلل التمويل العسكري الروسي. وصدرت نصف نفلها إلى الصين عام 2023، وأصبحت أكبر مورد للنقط للصين. وقفزت الواردات الصينية إلى روسيا بأكثر من 60% منذ بدء الحرب، حيث زودتها الصين بتدفق ثابت من السلع بما في ذلك السيارات والأجهزة الإلكترونية، مما سد فجوة واردات السلع الغربية المفقودة. وبلغ حجم التجارة بين روسيا والصين 240 مليار دولار في عام 2023، بزيادة تفوق 64% منذ عام 2021، قبل الحرب.

ورغم الحرب ارتفعت الأجور في روسيا بنسبة مزدوجة الرقم، ووصلت معدلات الفقر والبطالة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق. وبالنسبة لأصحاب الدخول الأدنى في البلاد، ارتفعت الرواتب على مدى الأرباع الثلاثة الماضية بشكل أسرع من أي شريحة أخرى من المجتمع، حيث سجلت معدل نمو سنوي بلغ نحو 20%. وتتفق الحكومة بمبالغ ضخمة على الدعم الاجتماعي للأسر، وزيادات المعاشات التقاعدية، وإعانات الرهن العقاري، وتعويض أقارب أولئك الذين يخدمون في الجيش. لكن التضخم ارتفع بشكل كبير وانخفضت قيمة الروبل بشكل كبير مقابل الدولار، مما أجبر البنك المركزي الروسي على رفع سعر الفائدة إلى أكثر من 20%.

إدارة اقتصاد الحرب لتعزيز الدولة بدل تدميرها

الطريقة التي تعاملت بها الدولة الروسية مع اقتصاد الحرب أدت إلى جعلها مؤسسات الدولة تتدخل بطريقة تتجاوز كثيراً من الطرق السائدة في عملية اتخاذ القرار في القطاع الرأسمالي فيما يتصل بالمجهود الحربي

رغم خوضها اعنف حرب في أوروبا منذ 1945 تمكنت روسيا من تمويل الحرب بعجز متواضع في الميزانية وعززت الاستثمار الحكومي بدل الخاص في عدة مجالات

الروسي بتأثير الحرب في أوكرانيا



من المساعدات العسكرية للحكومة الأوكرانية المحاصرة. ويقترح بعض الزعماء إرسال قوات إلى أوكرانيا. ويريدون «الحرب وليس السلام».

إن القرار الذي اتخذته حلف شمال الأطلسي وقادة التيار الرئيسي في أوروبا بمضاعفة الإنفاق الدفاعي من نحو 1,9% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بحلول نهاية العقد، بزعم مقاومة الهجمات الروسية الشديدة إذا نجح بوتين في تحقيق سلام رابح هذا العام، هو قرار سيئ لهم بالقدر نفسه. وهذا مبرر بشكل سخيف على أساس أن الإنفاق على «الدفاع» هو أعظم منفعة عامة على الإطلاق» بحسب زعم برونوين مادوكس، مديرة تشاتام هاوس، «مؤسسة الفكر» للعلاقات الدولية، والتي تعبر بشكل رئيسي عن وجهات نظر الدولة العسكرية البريطانية. وخلصت مادوكس إلى أن: «المملكة المتحدة قد تضطر إلى اقتراض المزيد لدفع تكاليف الإنفاق الدفاعي الذي تحتاجه بشدة. وفي العام المقبل وما بعده، سيتعين على الساسة أن يستعدوا لاستعادة الأموال من خلال تخفيضات إعانات المرض والمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية... وفي النهاية، سيتعين على الساسة إقناع الناخبين بالتنازل عن بعض مزاياهم لدفع تكاليف الدفاع» بحسب قولها. ونظمت نفس الرسالة من زعيم الحزب الفائز في الانتخابات الألمانية.

وسوف يعني هذا تحويلاً هائلاً للاستثمارات من الخدمات والمزايا العامة التي تشتد الحاجة إليها، ومن الاستثمار التكنولوجي إلى إنتاج الأسلحة غير المنتجة والمدمرة. وهذا من شأنه أن يفرض قدرًا هائلاً من عدم اليقين بشأن مستقبل أوروبا ككيان اقتصادي رائد خلال ما تبقى من هذا العقد وما بعده.

بالفعل للعقوبات والثانية على وشك أن تخضع للعقوبات.

عوامل قد تفاقم مشكلات روسيا الاقتصادية

الانحدار الديموغرافي، وتدهور جودة التعليم الجامعي، وقطع العلاقات مع المدارس الدولية، وهجرة الأدمغة، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم هذه المشاكل. ومن المرجح أن تتسع الفجوة التكنولوجية، مع اعتماد روسيا بشكل متزايد على الواردات الصينية والهندسة العكسية «النسخ». ومن المرجح ألا يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل في روسيا 1,5% سنوياً، لأن النمو مقيد بشيخوخة السكان وتقلص أعدادهم وانخفاض معدلات الاستثمار والإنتاجية.

الواقع أن الاقتصاد الروسي القائم على الحرب في وضع جيد يسمح له بمواصلة الحرب لعدة سنوات قادمة إذا لزم الأمر. ولكن عندما تنتهي الحرب، قد يواجه انحداراً كبيراً في الإنتاج والعملية.

لقد أدت الحرب في أوكرانيا وطريقة إدارتها من الجانب الغربي إلى إيقاع الشعب الأوكراني في أيدي الحكومات الغربية المؤيدة للسوق الحرة والمعادية للعمال والتي ستسمح لرأس المال الغربي بالاستيلاء على أصول أوكرانيا واستغلال قوتها العاملة المتضائلة.

عواقب على الاقتصاد الأوروبي

لم تدمر الحرب أوكرانيا فحسب؛ بل أضعفت الاقتصاد الأوروبي بشكل خطير مع ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب فقدان واردات الطاقة الرخيصة من روسيا. ولكن يبدو أن الزعماء الأوروبيين يريدون مواصلة الحرب حتى لو انسحب ترامب. وهم يكافحون بشدة للحصول على الأموال اللازمة للقيام بذلك وتقديم المزيد

26% العام الماضي إلى 108 مليارات دولار حتى مع انخفاض إنتاج النفط والغاز المكثف اليومي في عام 2024 بنسبة 2,8%، وفقاً لمسؤولين حكوميين روس نقلوا عن رويترز. وعلى الرغم من بقائها الدولة الأكثر خضوعاً للعقوبات في العالم في عام 2024، فقد صدرت روسيا رقماً قياسياً بلغ 33,6 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال في ذلك العام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 4% عن العام السابق.

توقع معهد التمويل الدولي انخفاض سعر التعادل المالي للنقط في روسيا «المبلغ اللازم لموازنة الإنفاق في الميزانية» إلى 77 دولاراً للبرميل بحلول عام 2025، بدعم من التعافي في عائدات النفط والغاز. وفي الوقت نفسه، فإن سعر التعادل الخارجي للنقط «السعر اللازم لموازنة الحساب الجاري الخارجي»، عند 41 دولاراً للبرميل، هو ثاني أدنى سعر بين كبار مصدري الهيدروكربونات. وهذا يعني أن سعر نפט الأورال الحالي يلبى أكثر من نقاط التعادل هذه.

وبحسب مايكل روبرتس فإن أياً من هذا الاستثمار في «اقتصاد الحرب» لن يدعم نمو الإنتاجية في روسيا في الأمد البعيد. وسوف يعود اقتصاد الحرب في روسيا إلى التراكم الرأسمالي عندما تنتهي الحرب. ويظل الاقتصاد الروسي مرتبباً بشكل أساسي بالموارد الطبيعية. فهو يعتمد على الاستخراج بدلاً من التصنيع، والإنتاج الحربي غير منتج في الأساس لتراكم رأس المال في الأمد البعيد. ويسلط الضوء على نقطة ضعف تتعلق بغياب ما يكفي من التقدم التكنولوجي في روسيا لإلغاء الاعتماد كلياً على الواردات عالية التقنية. ويتابع روبرتس: حتى مع الحوافز المالية الضخمة، فإنها لم تنتج بعد تقنيات مناسبة لسوق التصدير التنافسية إلى جانب الأسلحة والطاقة النووية، حيث تخضع الأولى

أكثر قبولاً لدى كييف وحلفائها.

وقد عزا العديد من المحللين هذه «العلامات» على ارتفاع درجة الحرارة» إلى الإنفاق المرتفع على الحرب في أوكرانيا، مشيرين إلى الإنفاق العسكري القياسي الذي من المتوقع أنه تجاوز 7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. ومع توقع ارتفاع الإنفاق الدفاعي بنحو 25% هذا العام، وهو ما يمثل نحو 40% من إنفاق الحكومة الفيدرالية، أثار البعض احتمال انزلاق روسيا إلى «الركود التضخمي»، وهو ما يجمع بين التضخم المرتفع وانخفاض النمو أو انعدامه.

عجز متواضع

رغم أعنف حرب في أوروبا منذ 1945

على الرغم من خوضها لأعنف حرب في أوروبا منذ عام 1945، تمكنت موسكو من تمويل الحرب بعجز متواضع في الميزانية يتراوح بين 1,5 و 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2022. ونتيجة لذلك، لم يضطر الكرملين إلا بالكاد إلى الاقتراض لتمويل الحرب. كما ارتفعت العائدات الضريبية الناتجة عن النشاط المحلي منذ بدء الحرب. وبنحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي، تتمتع روسيا بأصغر نسبة دين حكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين اقتصادات مجموعة العشرين. لذا، على الرغم من انقطاعها عن معظم المصادر الخارجية لرأس المال، تظل روسيا أكثر من قادرة على تمويل الاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي بمواردها الخاصة.

على مدى العامين الماضيين، سجلت روسيا فائضاً في حسابها الجاري بنحو 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي. وطالما تستطيع روسيا الاستمرار في تصدير كميات كبيرة من النفط، فمن غير المرجح أن يتغير هذا.

قفزت عائدات النفط والغاز الروسية بنسبة



اتخذ حلف شمال الأطلسي وقادة التيار الرئيسي في أوروبا قراراً بمضاعفة الإنفاق الدفاعي من نحو 1,9% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بحلول نهاية العقد

دور الاستعمار وعملائه في العنف



المسؤولين الاستعماريين البريطانيين شجعوا إطلاق هذه الأعمال في حالات كثيرة أو لم يفعلوا الكثير لوقفها بعد انطلاقها. على سبيل المثال، خلال مذبحه كالكوتا الكبرى عام 1946، أدت الاشتباكات بين الهندوس والمسلمين إلى مقتل الآلاف من الطرفين. ويقر المؤرخون بأن السلطات الاستعمارية البريطانية تأخرت في التدخل - على الأقل، إن لم تكن قد أشعلت شرارتها بالفعل - تاركة العنف يتصاعد دون رادع.

2- الشائعات والدعاية: استخدم البريطانيون الشائعات وحملات التضليل لزيادة المخاوف الطائفية. مثلاً، تم توزيع منشورات مثيرة للفتنة. وإضافة للمذابح التي ارتكبت فعلاً وبخبر أو تواطؤ الاستعمار، جرى أيضاً ترويج قصص إخبارية أخرى مزيفة عن فضائع ارتكبتها هذه الفئة أو تلك ضد الأخرى، لإثارة الغضب والانتقام. خلال فترات التوتر المتصاعد أثبتت مثل هذه التكتيكات فعاليتها في تحويل النزاعات الصغيرة إلى مذابح كاملة، رغم أنه كان يمكن احتواؤها بحلول سلمية ومنع تفاقمها.

3- عمليات أجهزة الاستخبارات البريطانية: بما في ذلك «الشعبة السياسية» سيئة الصيت، ولاحقاً «مكتب الاستخبارات»، حيث راقبت قادة حركة الاستقلال والتحرر الوطني عن كثب وعلمت على استغلال أي خلافات تنشأ فيما بينهم. وغالباً ما اشتغلت الاستخبارات البريطانية على إبراز وتضخيم الخلافات بين القادة الهندوس والمسلمين مثل الزعيم مهاتما غاندي (هندوسي) ومحمد علي جناح (مسلم)، ووصفهم بأنهم «أعداء لا يمكن التوفيق بينهم»، مما زاد من الاستقطاب الديني والطائفي، وشق الصف الوطني.

دور الدعاية الفاشية

خلال الحرب العالمية الثانية، انخرطت قوى أخرى أيضاً في حرب نفسية تهدف إلى زعزعة

لفصل الجزء الغربي من البنغال ذي الأغلبية الهندوسية عن الجزء الشرقي ذي الأغلبية المسلمة. ورغم محاولة تبريره رسمياً كإجراء إداري «بريء»، إلا أن العديد من الهنود اكتشفوا أنه خطوة متعمدة لإضعاف حركات الوحدة الوطنية عبر اختلاق خطوط انقسام دينية. والحقيقة أن هذه الخطوة الاستعمارية الخبيثة لم تمر بسهولة، بل أثارت احتجاجات وطنية واسعة النطاق ووحّدت الهندوس والمسلمين ضد البريطانيين، ممّا أجبر المستعمرين على التراجع عن قرارهم في عام 1911، ولكن ليس قبل تمكنهم من الدفع خطوة إضافية نحو زعزعة الثقة بين مكونات الشعب الهندي.

3- عمليات إحصاء سكاني بطريقة تثير الفتن: أجرى البريطانيون تعدادات سكانية تفصيلية عبر الهند، تعمّدوا فيها تقسيم الشعب بناءً على الدين والطائفة والإثنية. ولم تكن هذه التصنيفات مجرد جانب «تقني» لجمع البيانات؛ بل عزّزت الهويات الضيقة على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وخلقت منافسة بين الجماعات على الموارد والسلطة السياسية. على سبيل المثال، ركّزت تقارير التعداد السكاني على التفوق العددي لهذه الطائفة أو تلك «أكثرية وأقلية»، ممّا زاد من مخاوف كثير من الهنود بشأن التمثيل والحقوق.

الحرب النفسية والسرية البريطانية

إلى جانب السياسات العلنية مثل الدوائر الانتخابية الطائفية المنفصلة، انخرط البريطانيون أيضاً في عمليات نفسية سرية لإشعال التوترات بين الهندوس والمسلمين. كانت هذه الجهود أقل توثيقاً ولكن ألحقت أضراراً كبيرة من حيث تعزيز الكراهية وعدم الثقة بين أبناء الشعب الواحد. ومن أمثلتها:

1- إشارة أعمال الشغب والاعتقالات الطائفي: هناك العديد من الروايات التي تشير إلى أن

ما زالت آلام السوريين وجراحهم الروحية والجسدية حاضرة في الذاكرة والحياة من عواقب الاقتتال الداخلي والتدخلات الخارجية خلال سنين الأزمة السورية منذ 2011، وتجددت مؤخراً مع الأحداث المؤسفة في الساحل السوري. وحتى تعالج حقاً لا يمكن الاكتفاء «بالحل الجباني» رغم أهميته كخطوة يترقبها كل السوريين الحريصين على الوحدة الوطنية، واختبار لمدى صدقية وجدية ومسؤولية السلطات الجديدة في البلاد. لكن الحل الأعمق والأوسع الذي لا يمكن لغيره من حلول جزئية تأمين حماية من تفاقم هذه المخاطر وتكرارها، ولا تحقيق عدالة انتقالية حقيقية دونها، هو الحل السياسي الشامل، الذي يجب أن يصحح ضمناً الأخطاء والكوارث الناجمة عن الاستئثار بالسلطة في سورية والمستمرة منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين حتى هذه اللحظة، عبر استعادة توحيد أراضها وشعبها وإشراك الشعب السوري إشراكاً حقيقياً في سلطة تقرير مصيره بنفسه.

د. اسامة دليقان

وباكستان»، برسم «خط رادكليف» والتسبب بواحدة من أكبر موجات المذابح والهجرات في تاريخ البشرية، حيث نزح ما يقدر بـ10-15 مليون إنسان، وقتل 2-1 مليون في أعمال عنف طائفية.

واستخدم الاستعمار البريطاني سياسات وعمليات متنوعة، بعضها علني وبعضها سري صممت للحفاظ على السيطرة الاستعمارية على شبه القارة الهندية وعرقة نشوء حركة تحرر وطني موحدة واسعة ضدّها، ثم محاولة إضعاف هذه الحركة بعد نشوئها بالفعل.

بعض الأشكال السياسية لـ«فرق تسد»

1- الدوائر الانتخابية المنفصلة: كانت إحدى أقدم الخطوات وأكثرها تأثيراً نحو التقسيم الطائفي هي إدخال دوائر انتخابية منفصلة للمسلمين والهندوس بموجب قانون المجالس الهندية لعام 1909 «إصلاحات مورلي-مينتو»، حيث منعت المسلمين من أن يصوّتوا سوى لمرشحين مسلمين فقط، والهندوس لمرشحين هندوس فقط. وكانت الذريعة البريطانية الظاهرية «حماية التمثيل المسلم»، إلا أن الهدف الحقيقي من تصميمهم ذلك النظام الانتخابي الطائفي غير الوطني هو تعزيز الانقسامات الطائفية من خلال جعل السلطة السياسية تعتمد على الهوية الدينية.

2- تقسيم البنغال (1905): جاء قرار اللورد كرزون بتقسيم البنغال عام 1905 كمحاولة

في هذا المقام، سيكون مفيداً التنكير ببعض جوانب أحداث العنف الطائفي في الهند إبان الاستعمار البريطاني وصولاً لتقسيم تلك البلاد، كأحد الأمثلة التاريخية التي تؤكد وجود أسباب سياسية ومادية أساساً وراء كل عنف طائفي في التاريخ، وكيف يلعب فيها الاستعمار وعملاؤه «من البريطاني في حالة الهند إلى الإسرائيلي-العربي بالدرجة الأولى- في الحالة السورية» دوراً في إشعال فتيلها وتسعيرها. وهذه الحقيقة بالطبع لا تعفي القوى المحلية من أبناء الشعوب والبلدان المستهدفة بمخططات التقسيم والتفتيت ولا تعفي سلطات البلدان وسياسيّيها ونخبها من المسؤولية عن الانجرار إلى الفخ، أو التماسع عن الخروج منه إن وقعوا.

موجز لتاريخ العنف بين الهندوس والمسلمين

تاريخ العنف الطائفي بين الهندوس والمسلمين في الهند عندما كانت مستعمرة بريطانية، معقد ومتعدد الأوجه، وهو متجذر بعمق في الهياكل الاجتماعية والسياسية التي شكّلتها الإدارة الاستعمارية البريطانية عمداً تحت استراتيجية كبرى معروفة هي «فرق تسد»، والتي لم تترك شبه القارة الهندية تستقلّ (عام 1947) إلا بعد تقسيمها إلى دولتين «الهند

الاستعمار يخطط لإثارة الاقتتال وسفك الدماء بين أبناء الشعب الواحد ولكن هذا لا يعفي سلطات البلد المستهدف من المسؤولية والتقصير بالمعالجة

الطائفي «من الهند إلى سورية»



الهندي، وتم التلاعب بالوعي بحيث أصبح سهلاً على الناس بدلاً من إلقاء اللوم على الاستعمار وعملائه، أن يلقوا اللوم على بعضهم بعضاً ليس كصراع سياسي طبيعي بل بشكل طائفي «لوم إحدى الطائفتين للأخرى».

الخلاصة

تعود جذور العنف بين الهنود والمسلمين إلى فترة الحكم الاستعماري البريطاني في مزيج من العمليات التي حركتها الحكومة الاستعمارية البريطانية بشكل متعمد، مع تورط داخلي «سواء كعمالة مباشرة أو كأخطاء سياسية» من بعض الناس والنخب. ولا بد للوريثين من أخذ العبرة من هذا التاريخ وغيره، إضافة للعبرة من تاريخنا القريب خلال حكم سلطة الأسد البائدة أيضاً، لنؤكد مجدداً أهمية الحلول السياسية الحقيقية والشاملة التي تمكن السوريين من تحقيق وحدتهم وكرامتهم وأمنهم بأوسع المعاني «من الأمن على أرواحهم إلى معيشتهم وحرية رأيهم وتعبيرهم». كما رأينا في التجربة الهندية مثلاً، كانت كثير من الأساليب في إثارة الفتنة والعنف الدموي الطائفي تتعلق بسياسات معينة خاطئة، كتصميم أطر دستورية أو قانونية معيبة وملغومة ومحفوفة بالمخاطر، مثل سياسات الدوائر الانتخابية الطائفية المنفصلة بل أن تكون البلاد دائرة انتخابية واحدة ونسبية، أو إجراءات خاطئة لا تتعامل مع الشعب على أساس المواطنة المتساوية بل وفق هويات ضيقة «دينية وطائفية وقومية وغيرها»، كما برز افتعال الفتنة من الاستعمار البريطاني أثناء التعداد السكاني مثلاً، وغير ذلك من ممارسات أدت إلى بذر عدم الثقة وإشعال التوترات، مما ساهم في سفك الدماء على نطاق واسع.

المؤتمر الوطني الهندي، عمل البريطانيون على بذر الفتنة، مثل القيام بتصوير قادة مثل مهاتما غاندي، الذي دعا إلى الوحدة بين الهنود والمسلمين، على أنه يفضل طائفة على أخرى. وبالمثل، قاموا بترقية شخصيات مثل محمد علي جناح، وتصويره كمدافع عن مصالح المسلمين حصراً، مما عمق الانقسام بينه وبين قادة المؤتمر الوطني الهندي.

الآليات النفسية الرئيسية للفتنة

كان هناك تأثير نفسي طويل المدى للسياسات الاستعمارية البريطانية، فمن خلال تصوير الهنود والمسلمين بشكل مستمر على أنهم مجموعات متنافرة «بشكل طبيعي»، خلق البريطانيون نبوءة تحققت ذاتها. فأدت إلى التقسيم الكارثي للهند في عام 1947 وترك ندوب استمرت حتى بعد الاستقلال. ومن أبرز آليات التأثير:

1- الخوف من التهميش: شعرت كل من الفئتين «الهنود والمسلمون» بعدم الأمان بشأن مستقبلها. خشي الهنود من هيمنة المسلمين في بعض المقاطعات، بينما قلق المسلمون من تهميشهم في دولة ذات أغلبية هندوسية. وتم تعزيز هذا الخوف المتبادل بشكل متعمد من خلال السياسات البريطانية.

2- التجريد من الإنسانية: من خلال الدعاية وتقارير التعداد السكاني والأطر القانونية، جرد البريطانيون كل فئة من إنسانيتها في عيون الفئة الأخرى. على سبيل المثال، تصوير المسلمين على أنهم موالون لحكام أجنبية (مثل المغول) أو الهنود على أنهم متعاونون مع النخبة البريطانية، خلق صوراً نمطية غذت الكراهية.

3- فقدان الثقة: أدت سياسات النكث المتكرر بوعود الإصلاح أو التمثيل السياسي من قبل السلطات إلى تآكل الثقة بين فئات المجتمع

للتلاعب بالمشاعر الطائفية. تم تصميم هذه الإجراءات السرية للحفاظ على السيطرة على الهند من خلال ضمان عدم ظهور معارضة موحدة ضد الحكم الاستعماري. ومن الأمثلة على ذلك:

1- عنف العصابات الطائفية: يشير مصطلح «غونداس» إلى البلطجية أو العصابات المستأجرة أو المرتزقة التي تستخدم لإثارة العنف. وهنا لا بد من الانتباه لواقع الإفقار الاقتصادي والتجويع الذي أدى إليه النهب الاستعماري مما خلق فئات من المهمشين المستعدين للتحويل إلى قتل ماجورين بسهولة، مما يبرز أهمية وخطورة العامل الاقتصادي. وهناك روايات تشير إلى قيام المسؤولين الاستعماريين البريطانيين بتمويل أو تشجيع مثل هذه المجموعات بشكل سرّي خلال فترات الاضطرابات. مثلاً، خلال أعمال الشعب فيما سمي «يوم العمل المباشر» عام 1946 الذي دعت إليه «الرابطة الإسلامية» للمطالبة بباكستان خرج العنف عن السيطرة، مما أدى إلى مقتل الآلاف، وتتراوح الانتقادات للسلطات البريطانية بين روايتين: إما أنها فشلت في التدخل بشكل فعال أو سمحت عمداً بتصاعد العنف.

2- استغلال الرموز الدينية: في بعض الحالات، استغل البريطانيون الرموز أو التقاليد الدينية المقدسة لإثارة الغضب وتأييد الهنود بعضهم على بعض. على سبيل المثال، تم ترويج شائعات طائفية حول ذبح الأبقار «وهي قضية حساسة للهنود» أو تدنيس المساجد «وهي قضية حساسة للمسلمين».

أدت مثل هذه الاستفزازات في كثير من الأحيان إلى هجمات انتقامية مما خلق دورات من العنف.

3- سياسة «فرق تسد» داخل المنظمات الوطنية: حتى داخل المنظمات الوطنية مثل

الهند، ولو من باب العداء لبريطانيا، كما توضح بعض الجهود النازية، حيث تقاطعت أحياناً مع التوترات الطائفية القائمة بين الهنود والمسلمين، مما زاد من حدة الانقسامات. ويُنمَّ أحد الزعماء الهنود سوبهاش شاندرابوز بالتورط في تلقي دعم من اليابان وألمانيا النازية لراديو «أزاد هند» الذي كان يديره بوز نفسه. ورغم أن ذلك الراديو لعب دوراً في تعبئة الهنود ضد الحكم البريطاني، لكنه واجه انتقادات بأن خطابه أحياناً كان منحازاً أكثر للهنود. وسعت دول المحور أيضاً إلى استغلال الانقسامات الطائفية القائمة لإضعاف المؤتمر الوطني الهندي والحركات الوطنية الأخرى. فاليابان الفاشية آنذاك، التي احتلت أجزاء من جنوب شرق آسيا خلال الحرب، كانت تبث رسائل تنتقد سوء إدارة البريطانيين في الهند ليس حباً بالشعب الهندي بالطبع، بل لعبت بشكل خفي على المخاوف الطائفية، مشيرة إلى أن السياسات البريطانية كانت تفضل طائفة على أخرى، مما عزز الشكوك الموجودة بالفعل بسبب تكتيكات البريطانيين في «فرق تسد».

بدورها قامت ألمانيا النازية ببث إذاعي موجه إلى المستعمر الهنود، عبر الأمواج القصيرة، غالباً ما كان يسلط الضوء على المظالم المتعلقة بالطائفة والدين، الذي يواجه المسلمون تحت قيادة الأغلبية الهندوسية أو العكس، وذلك ليس من أجل حل المشكلات بل من لتسعيها وتفجيرها بشكل يخرج عن سيطرة خصومهم البريطانيين.

دور العملاء المحليين والعمليات السرية

بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية، استخدم البريطانيون عملاء محليين جندوهم من أبناء الهند نفسها، وعمليات سرية

يمكن إثارة الفتنة والعنف الدموي الطائفي بسبب سياسات خاطئة كتصميم أطر دستورية أو قانونية معيبة وملغومة ومحفوفة بالمخاطر

الانكفاء لا يعني الاستسلام!

الأمريكان يتراجعون! ويظهر وضوحاً أمام الجميع أنهم يعملون اليوم على ترتيبات جديدة وتشمل فعلياً عدداً كبيراً من الملفات من الأمريكيين إلى أفريقيا، وفي آسيا وأوروبا، وإن كانت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعبر اليوم عن هذا التوجه، فهي بالتأكيد لا تملك خياراً آخر، فالدولة العظمى التي أدت دوراً محورياً في العالم خلال عقود مضت لم تعد قادرة على تحمل تكاليف هذا الدور، لكن ذلك لا يعني أنها رفعت الراية البيضاء!

■ علاء ابو فراج

تحويلهم إلى برمبل بارود في وسط أوروبا ستكون مهمة شاقة ومكلفة للغاية، وهو ما يدفعنا للاستنتاج، أن ما يفعله ترامب اليوم لا يتعدى كونه مرحلة من خطة واحدة، والخلاف بينه وبين الإدارة السابقة كان يرتبط إلى حد كبير بمسألتين، الأولى: هي حجم الدور والتدخل الأمريكي، أما المسألة الثانية: هي الوقت الملائم للانتقال إلى المرحلة الثانية التي بدأت تظهر ملامحها اليوم.

في الشرق الأوسط

إن قررت واشنطن فعلاً ترك منطقة الشرق، وسحبت قواتها من العراق وسورية أو حتى من الخليج، فذلك يعني ترك المنطقة مع عدد كبير من المشاكل، وتحويلها كلها إلى مشاكل الآخرين! أي أن دول المنطقة الأساسية ومن خلفها روسيا والصين والقوى الصاعدة الأخرى ستكون مضطرة لحل هذه المشاكل كلها، وتأمين الموارد اللازمة لإعادة الإعمار لا في سورية وحدها... بل أيضاً في الدول التي دمرت ولم يجر إعادة إعمارها فعلاً، مثل: العراق ولبنان! فتجاهل حل هذه المشكلات الكبرى يعني بشكل أو آخر ترك الاحتمالات لتفجيرات لاحقة، هذا فضلاً عن أن الأزمات السياسية في الإقليم لم تحل بعد، وتحتاج إلى عمل سياسي جدي لحلها، ولن ينتهي بين ليلة وضحاها، ذلك دون الحاجة للتذكير بمشكلة المشاكل في فلسطين المحتلة، التي تحتاج

إذا راقبنا السلوك الأمريكي في الملفات الساخنة، يبدو أن إدارة ترامب تحاول الوصول إلى توافقات عبر وسائل مختلفة عن الحرب، لكن سلوكها في الوقت نفسه يعتمد فعلياً على استثمارات ضخمة جرى ضخها لعقود في بؤر التوتر، وهي لذلك لا تزال تراهن على تفجير صواعق بأقل تكلفة ممكنة، لكن نجاحها في تحقيق أهدافها الخبيثة يرتبط لا في رغبتها فقط... بل بشكل حاسم بأوزان القوى التي تعمل على الضفة المقابلة.

في أوكرانيا

مع أن الخطاب الأمريكي العام يميل إلى ضرورة إيقاف الحرب في أوكرانيا، لكن إذا ما نظرنا إلى السلوك الأمريكي منذ تفجر الأزمة هناك، وحتى اللحظة كان من الواضح أن الهدف العميق هو في تحويل أوكرانيا إلى بؤرة توتر على خاصة روسيا، وإن كان الشكل الساخن لهذا الصراع يميل نحو التهدة، لكن ذلك لا يعني أن أوكرانيا ستكون مستقرة في الأمد القريب، بل إن الخطة الأمريكية الحالية تركز على التراجع في الانخراط الأمريكي المباشر، وتحميل كل من روسيا والاتحاد الأوروبي المشاكل التي ستنتج عن أوكرانيا كلها، حتى وإن هدأت الجبهة، فإعادة إعمار أوكرانيا وتأمين مستقبل لملايين الأوكرانيين، ومنع



وهي بالضرورة محدودة الأجل، ومرتبطة بطبيعة الأزمة العميقة التي تعيشها الولايات المتحدة، أي أنها تأتي من موقع ضعف لا من موقع قوة كما يظن البعض، ونجاح هذه الاستراتيجية محكوم كما أشرنا بحجم ودور الخصوم الذين يعملون جيداً الاستراتيجية الأمريكية التي يجابهونها.

تضافر جهود كبيرة لكبح الكيان المسعور. إن الإقرار بالدور الأمريكي التخريبي، والتذكير بأن الانكفاء لا يعني بأي شكل من الأشكال استسلام الولايات المتحدة، لا يقصد منه نشر حالة من التشاؤم بل على العكس، فإدراك حجم وطبيعة المهام الماثلة أمامنا هو خطوة أولى لحلها ومجابهتها، فالانكفاء مرحلة مفروضة،

عندما قررت الولايات المتحدة الانسحاب من أفغانستان كانت تأمل أن تخلق حالة من الفراغ وتخلق كما هائلاً من المشاكل، ولكن اللحظات الأولى للانسحاب لم تكن مفاجئة بالنسبة للدول المحيطة بأفغانستان، بل كانوا قد أعدوا العدة للحظة كهذه، وبدأت نشاطات ما عرف باسم «دول جوار أفغانستان» الذين وضعوا جانباً خلافاتهم البيئية، وخلافاتهم مع السلطة الجديدة في أفغانستان بهدف نزع فتيل التفجير، بوصفه المهمة الأكثر إلحاحاً، وبالرغم من أن محاولات التفجير لا تزال مستمرة حتى اللحظة وعلى مدار الساعة، يمكننا القول: إن وزن دول «إطفاء الحرائق الأمريكية» كان كفيلاً لضبط الأمور بالحد الأدنى الضروري.

ورقة المتشددين الغربيين الأخيرة: السلاح النووي!

مع ارتفاع مستوى الحديث عن هدنة مرتقبة في أوكرانيا، لا تزال المعركة مستمرة حتى بعد الضغوط الأمريكية على الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، بينما ينقسم الأوروبيون باتجاهين متناقضين بين الاعتدال أو التشدد.

■ ملاذ سعد

بالنسبة للولايات المتحدة، فإنها تمضي نحو خروجها من الملف الأوكراني مع محاولة تحقيق حصّة أكبر من مكاسب الصراع الأخيرة، ويتساءل الأوروبيون، ويبحثون، عن أدنى نصر يمكنهم حفظ ماء وجههم به بعد هذه المعركة، ويحاولون طرح أفكار، مثل: نشر قوات «سلام» أوروبية في الأراضي الأوكرانية، وهو ما يعني عملياً وجود قوى عسكرية من دول الناتو في هذه الرقعة الجغرافية، التي أطلقت موسكو عملياتها العسكرية لمنعها أساساً، وعليه، فإن مثل هذا الطرح مرفوض تماماً بالنسبة لروسيا. حقيقةً، هناك خياران أمام الغربيين المتشددين، وكلاهما مغلق الأفق، فإما أن يستمروا بالمضي نحو المزيد من التصعيد، وهو

بيدي زيلينسكي في الآونة الأخيرة مرونة أكثر بالتعاطي مع طرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لحل الحرب الأوكرانية، إلا أن هذه المرونة بالتصريحات والمواقف تبقى موضع شك إلى حين ارتباطها بخطة عملية، فطبيعة الحال أن زيلينسكي يسعى لشراء المزيد من الوقت ما استطاع.

أوروبياً، يبرز خطاب وتبريز مواقف متشددة، وحربية، على النقيض من طرح الإدارة الأمريكية الجديدة، وتظهر حالة انقسام بين الدول الأوروبية باتجاهين: التصعيد أو التسوية.. وهي انعكاس لعموم حالة الانقسام الجارية في العالم الغربي، والتي يتعمق ويزداد الفرز فيها يوماً تلو آخر.



خلف السلاح النووي الأوروبي، كورقة وحيدة أخيرة تمنحهم وزناً وقوة، لكنها ستفقد فاعليتها إذا ما استمرت واشنطن بمسيرتها بالتخلي عن أوروبا وحلف الناتو، تجنباً لمثل هكذا جنون.

والخيار الثاني، أن يقبلوا الهزيمة ويتحملوا ارتداداتها السياسية الداخلية التي ستطيح بالنخب المتشددة والحربية كذلك أيضاً. بين هذا وذاك من الخيارين، يتلقى المتشددون الأوروبيون، برفقة المتشددين الأمريكيين،

ما سيؤدي لردود فعل شعبية وسياسية داخلية ستطيح بنخب الحرب، بموجة تغييرات أوروبية جديدة، كالتى شهدناها قبل عام... فما لم يستطيعوا من تحقيقه برفقة الولايات المتحدة، لن يتمكنوا من تحقيقه لوحدهم.

نتنياهو يشهد أيامه الأخيرة؟

تضييق الحياة وافقها أمام رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، وأمام الكيان الصهيوني استراتيجياً، باعتباره أحد أكثر الرؤساء الصهاينة تطرفاً، وقد يكون آخرهم من هذا الصنف، قبل أن يفرض على الكيان الاعتراف بدولة فلسطينية كاملة، وهو اعتراف كفيلاً بأن يدق مسمار نعشه، أما الآن فتنقلص الخيارات أمام نتنياهو، ويناورا ما استطاع قبل رضوخه للمرحلة الثانية من الاتفاق مع المقاومة الفلسطينية، وبالتوازي مع ذلك، يكبر شبح داخلي أمام وجهه..

■ بزق بوظو

فاستغل نتنياهو هذا الخلاف ليوقف إدخال المساعدات تماماً إلى قطاع غزة، ويعلو خطابه مجدداً نحو التصعيد، ويعرقل أي خطوة بالمفاوضات، وبالتوازي مع ذلك تصاعد الحديث عن تهجير الفلسطينيين، قبل أن يأتي الرد العربي برفض قاطع. وخلافاً لموحيات نتنياهو، مضى ويتكوف، متجاوزاً إياه والحكومة «الإسرائيلية» بأسرها للتفاوض مع المقاومة الفلسطينية على إطلاق سراح 5 أسرى من مزدوجي الجنسية، و 4 جثث وأسير حي هو الأمريكي عيدان الكسندر، بمقابل الإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين وإجراء تعديلات تعتبر المقترح المذكور جزءاً لا يتجزأ من اتفاق 17 كانون الأول، ويلزم الكيان بتطبيق ما تبقى من المرحلة الأولى، واستئناف فتح المعابر ودخول المساعدات والانسحاب من محور فيلادلفيا، والشروع بمفاوضات غير مباشرة خلال 50 يوماً للوصول لوقف دائم لإطلاق النار.

وعليه أبدت المقاومة الفلسطينية استعدادها لإطلاق سراح الرهائن. وبالتوازي مع هذه التطورات، صرح ترامب «لا أحد سيقوم بتهجير الفلسطينيين» لكن في اليوم التالي توالى أخبار تفيد بتواصل الولايات المتحدة مع مسؤولين في السودان والصومال وأرض الصومال «الانفصالية» لإعادة توطين الفلسطينيين بداخلها، إلا أن المسؤولين السودانيين قالوا: إنهم ردوا بالرفض، بينما أفادت الصومال وأرض الصومال بعدم علمهم بأي اتصالات من هذا القبيل، فيما يبدو أنها محاولة صهيونية للتشويش على التطورات الجديدة. بالنسبة للولايات المتحدة، من الممكن، كتقدير

عقد الاتفاق بين «إسرائيل» والمقاومة الفلسطينية يوم 17 كانون الثاني من العام الجاري، وهو اتفاق يشمل وفقاً فوراً لإطلاق النار، وانسحاب القوات الصهيونية من قطاع غزة بشكل كامل، والانسحاب من محور فيلادلفيا وتبادل الأسرى «الإسرائيليين» مع آلاف من الأسرى الفلسطينيين، بشكل تدريجي وضمن مراحل ثلاث، وصولاً لإنهاء الحرب، وقد دخل حيز التنفيذ بمرحلته الأولى يوم 19 كانون الأول، وشهدت هذه المرحلة إطلاق سراح 33 «إسرائيلياً» مقابل الإفراج عن 1900 أسير فلسطيني، كان من بينهم 270 بأحكام مؤبدة، وانسحب الكيان جزئياً من قطاع غزة.

محاولات العرقلة

انتهت المرحلة الأولى في الثاني من آذار الجاري، وعرقل نتنياهو مفاوضات المرحلة الثانية، وجاهر علناً برغبته في العودة إلى الحرب. إلا أن تيار ترامب، الذي أرغمه على القبول بالاتفاق مع المقاومة الفلسطينية، انطلاقاً من المصلحة الأمريكية، عادت ففرضت على نتنياهو عدم التهور، وأرسلت واشنطن مبعوثها ستيف ويتكوف مع مقترحه في إطار ما سمي بـ «الجسر» كفترة زمنية تربط نهاية المرحلة الأولى ريثما تبدأ الثانية. إلا أن المقاومة الفلسطينية رفضت هذا الاقتراح الذي يشمل إطلاق سراح بعض الأسرى «الإسرائيليين» باعتباره خارج سياق الاتفاق الرسمي، وغير ملائم لحكومة الاحتلال.



خروج الرئيس السابق لجهاز الأمن العام «الإسرائيلي» «الشاباك»، ناداف أرغمان مهدداً نتنياهو بكشف ما يعرفه كله، بحال عمل ضد القانون، وقال: «علينا إنهاء الحرب في غزة فوراً واستعادة جميع الأسرى.. لا يوجد في قطاع غزة ما يستدعي البقاء فيه».

ورد نتنياهو «لم يسبق بتاريخ [إسرائيل] أن هدد رئيس سابق لجهاز أمني رئيس وزراء في منصبه وابتزّه على الهواء مباشرة» واصفاً تصريحات أرغمان بـ «التهديدات الإجرامية بأسلوب المافيا» مضيفاً «هذه جريمة تضاف إلى حملة كاملة من الابتزاز والتهديد يقودها رئيس الشاباك الحالي».

وبذلك، فإن الأمور داخل الكيان الصهيوني بدأت تغلي، ومن الممكن أن تدخل حالة من التصاعد وبوتيرة متسارعة مع كل تقدم بمراحل الاتفاق ومفاوضاته، ويظهر مع كل يوم جديد أن رئيس الوزراء كان يرى في الحرب مخرجه الوحيد من هذا المأزق، لكن الظروف تسير عكس ما يشتهي، ما قد يقوده إلى السجن سريعاً.

أولياً، اعتبار ضغطها وإسراعها لاسترجاع رهائنها من حملة الجنسية الأمريكية، تمهيداً لانسحابها من ملف المفاوضات، وبالتوازي مع انسحابها عسكرياً من المنطقة، وهو ما سيشكل ضربة كبرى للكيان، ومن السوداوي حقاً بالنسبة لنتنياهو محاولته أن يحقق بالمفاوضات ما فشل تحقيقه بالحرب.

الداخل يشتعل

أما في الداخل «الإسرائيلي» ومع هذه التطورات جميعها، يبدو أن نتنياهو يحاول تجنب انهيار ائتلافه الحكومي، فحين قبل أن ينفذ المرحلة الأولى انسحب وزراء «عوتسما يهوديت» بينما اشترط وزراء «الصهيونية الدينية» بقائهم برفض تنفيذ المرحلة الثانية، بالإضافة لعديد من «الليكود».

ويتظاهر «الإسرائيليون» وتحديداً من أهالي الأسرى، بشكل شبه يومي، كان آخرها أمام مقر الحكومة.

ومؤخراً ذهب نتنياهو لجلسة محكمة جديدة هي الـ 16 له، بتهم متنوعة من الرشوة والاحتيال وانتهاك الثقة، إلا أن الجديد الذي جرى هو

قلق في تيغراي... انهيار اتفاق السلام أم أزمة جديدة؟



بما في ذلك تسليم الأسلحة وإعادة دمج القوات. وقد أدى هذا التوتر المتزايد إلى تعقيد العلاقات بين المركز الفيدرالي والإقليم، حيث لا تزال عملية إعادة الإعمار تسير ببطء، فيما تبقى قضايا الحدود المتنازع عليها مع ولاية الأمهرة غير محلولة.

تعود جذور الأزمة إلى صراع استمر عامين (2020-2022)، وأدى إلى مقتل 600 ألف شخص، ونزوح الملايين في شمال إثيوبيا. وعلى الرغم من الجهود الدولية لإنهاء الحرب عبر اتفاق بريتوريا، فإن التوترات ظلت قائمة بسبب التباينات العميقة حول السلطة والهوية. الجدير بالذكر أن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي كانت القوة السياسية والعسكرية الرئيسية في البلاد منذ 1991 حتى عام 2018، عندما بدأت حكومة أبي أحمد بإزاحتها عن السلطة. خلال فترة هيمنتها، حققت إثيوبيا نجاحات اقتصادية كبيرة، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد ثلاث مرات بين عامي 1991 و2018، لكن موجة الاحتجاجات الشعبية ضد هيمنة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بين 2015 و2018 أجبرت النظام على الانسحاب التدريجي.

تشهد منطقة تيغراي الإثيوبية تطورات خطيرة، قد تعيد اشتعال الصراع الذي هذا مؤقناً بفضل اتفاق بريتوريا للسلام عام 2022. فوفقاً لإدارة الولاية المؤقتة التي تم تشكيلها في 2023، قامت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي (TPLF) مؤخراً باستئناف الأعمال العدائية، متهمّة بالتخطيط لانقلاب عسكري وانتهاك الاتفاق.

■ كنان دويبر

اتهمت الإدارة المؤقتة قادة الجيش الإقليمي التابع للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بتنفيذ «خطوات انقلابية» منذ 23 كانون الثاني 2025، بهدف الإطاحة بالسلطات المحلية. كما نفذ الجيش سلسلة من الهجمات على المدنيين منذ 5 آذار، مما يثير مخاوف من تصعيد محتمل مع الحكومة الفيدرالية. هذه التحركات، وفقاً لإدارة تيغراي، تُعتبر «غير مسؤولة وغير مقبولة»، وتدعو إلى رفض أوامر القيادة العسكرية لحماية السكان من خطر داهم.

جاء هذا التصعيد بعد أن علقت الحكومة الفيدرالية في شباط الماضي أنشطة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بسبب عدم التزامها بالبنود الرئيسية لاتفاق السلام،

البلاد نحو الفوضى مجدداً. في ظل هذه المعطيات، تبرز أهمية الحوار الوطني الشامل كوسيلة لمعالجة الأزمات العميقة الجذور. فالإثيوبيون، بمكوناتهم المختلفة، يحتاجون إلى بناء نظام سياسي جديد، يضمن التمثيل العادل، ويضع حداً لدوام العنف التي تهدد تماسك الدولة.

الحلول السياسية للآزمات بين القوميات نفسها، وبشكل يحافظ على حالة الانقسام ولا يتجاوزها تجاه بناء نظام سياسي يقوم بصهر هذه القوميات، للوصول إلى اتفاق يوحّد أبناء البلد، ويمنع التدخلات الخارجية، وهذه المهمة ستبقى المهمة الأساسية للسلطة الحالية، أو أي سلطة مستقبلية لضمان منع جر

تبرز اليوم بشكل أكبر الحاجة إلى الاستقرار، وتجنب التصعيد، وخاصة على الصعيد الإنساني، حيث تعتبر المنطقة على حافة كارثة إنسانية، ولكن يبدو أن هناك عناصر تفجير لم يجر حلها في الاتفاقات والتغييرات السياسية في إثيوبيا جميعها، ولم يتم تجاوز الانقسامات العرقية، بل كان يتم الاتفاق وتقديم

ألمانيا إلى التسلح تحت شعار: «مهما كلف الأمر»



انتهت الانتخابات الألمانية في شباط الماضي بتقديم ملحوظ للحزب المسيحي «CDU-CSU»، تلاه حزب «البدليل» اليميني المتطرف متقدماً على الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ثم حزب الخضر، يليه حزب اليسار. وعليه فإن فريدريش ميرتس زعيم الحزب المسيحي الديمقراطي سيكون المستشار المستقبلي لألمانيا.

ديما النجار

أيضاً تدن في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في ألمانيا، فيكاد لا يمضي أسبوع دون إضراب هنا وتظاهرة هناك. لكن لا مكان للديمقراطية حين تغلو طبول الحرب ويئن الاقتصاد. عندها تستعد شركات التسلح لترقص على جثث أولئك الذين سيقاتلون بعضهم البعض بينما تسلح الأطراف المختلفة.

ولأن ذوي الأمر في ألمانيا يعلمون أن الشعوب تغضب، قرروا أن جزءاً من الأموال الدفاعية سيكون مخصصاً للسيطرة على الداخل في حال انتفض. ولذا أسسوا في 14 آذار الحالي «قسم الأمن الداخلي» بوصفه الوحدة الرابعة الكبرى التابعة للجيش. وصرح كريستوف هوبنر، نائب رئيس إدارة الأزمات والحماية المدنية في وزارة الداخلية الاتحادية، في 21 كانون الثاني: «ستكون أيدي الشرطة مشغولة للغاية في حالة التوتر، لأنه لا يوجد ما يضمن بقاء السكان مسالمين. وقد تحدث أعمال شغب». وبناء على ذلك، يتم إجراء تدريبات منتظمة للتدريب على كيفية التعامل مع العمال المضربين والمتظاهرين.

من وراء المستشار الجديد ميرتس؟

المستشار القادم فريدريش ميرتس هو رجل رأس المال المفضل. شغل فريدريش ميرتس عضوية مجالس إدارة العديد من الشركات، بما فيها بلاك روك ومقرها نيويورك. وبلاك روك هي شركة إدارة أصول، تسيطر على ما مجموعه 11.6 تريليون دولار أميركي. ويعادل هذا تقريباً الناتج الاقتصادي الاسمي المجمع لألمانيا واليابان وفرنسا في عام 2023 (أرقام صندوق النقد الدولي).

لمصلحة من دفع ألمانيا نحو التسلح؟

إنّ الاتجاه في دول أوروبا عدة، وضمناً ألمانيا،

ربما من أخطر ما بدأ به ميرتس ولايته هو دفعه المنقطع النظير لتسليح ألمانيا، تحت شعار: «مهما كلف الأمر». وهو يسعى تحت هذا الشعار إلى قوننة الأمر بأسرع ما يمكن، خارجاً المحظورات السابقة كلها ضمن ألمانيا، بما يخص المعونات الاجتماعية وهيكلية اقتصاد البلاد؛ إذ يحث السير باتجاه جعل قطاع الدفاع بأكمله معفى من نظام الديون بما يسمح له باقتراض غير محدود، مستفيداً من فضيحة زيلنسكي في البيت الأبيض، التي أصبحت طريقة لتأنيب كل أوروبي لا يؤيد التسلح تحت شعار أنه فاقد للكرامة، وأنه لا يابه إن وصل بوتين إلى برلين. كما يكرر الإعلام أن ألمانيا تعاني من نقص تمويلها للقطاع الدفاعي، مع أنها تحتل فعلياً المرتبة الرابعة في الإنفاق الدفاعي العالمي. فما الذي يمكن أن ترتبه «شهوة التسلح» على ألمانيا؟

سيكلفها الأمر تدنياً في الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية، اليوم وفي المستقبل؛ حيث يزداد تركّز الثروة في ألمانيا بأيدي أقلية من المتمولين الكبار، وتغادر مع الوقت نموذج البلد الذي تسوده الطبقة الوسطى. وفقاً للبنك المركزي الألماني، فإن أكثر من 70% من الثروة مملوكة لـ 10% من السكان، في حين أن النصف الأدنى من السكان بالكامل يملك 1% فقط من الثروة. واليوم بتركيز زيادة الإنفاق على العسكرية تنتعش شركات السلاح، مثل: راين ميتال، وبالمقابل، يتم الضغط على عدة قطاعات كالصحة، التعليم، النقل... ما أسهل القول مهما كلف الأمر بالنسبة للمستشار الألماني الذي يملك طائرتين خاصتين.

سيكلف الأمر الديمقراطية... أيضاً

لأن التوجه الحديث للإنفاق العسكري يرافقه

وخاصة على صعيد الطاقة؛ فالقارة الفقيرة بالطاقة يجري امتصاص ثرواتها بشكل وقح من الجانب الأمريكي بغياب الغاز الروسي، وعبر الغاز المسال الأمريكي الذي بلغ سعره 6 أضعاف الغاز القادم من روسيا.

هذا الاستنزاف يعني أرباحاً إضافية للولايات المتحدة، ويعني أيضاً انتقال رؤوس أموال أوروبية نحو واشنطن، لارتفاع التكاليف المهور في عمليات الإنتاج ضمن القارة.

وفوق ذلك كله، فإن الجيوش الغربية، وضمناً الجيش الألماني، ميني بوصفه جيش ناتو، ما يعني أن جزءاً أساسياً من سلاحه يجري تصنيعه بالضبط في الولايات المتحدة، أي أن ألمانيا ستدفع مبالغ إضافية للولايات المتحدة ضمن عملية تسليحها.

بالمجمل، فإن الخط الذي يتخذه المستشار الألماني القادم، هو خط الدمار الذاتي لألمانيا، ولمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، حتى وإن بدا الأمر معاكساً على السطح...

نحو التسلح، يبدو من حيث الشكل محاولة للاستقلال عن التبعية للامريكي، خاصة مع وصول ترامب الذي يهدد علناً بإنهاء الناتو، وبانسحاب أمريكي من أوروبا، وخاصة من المسألة الأوكرانية.

ولكن في الجوهر، فإن المسألة مختلفة تماماً؛ فالتوجه نحو التسلح، يعني الإصرار على حرب مفترضة مع روسيا، ما يعني تعميق الاستنزاف في القارة الأوروبية واستمرار استنزاف روسيا، سواء عبر أوكرانيا أو غيرها من الجبهات التي يمكن أن يتم إشعالها. ما يعني أن الأمريكي سيستفيد بالمحصلة من بقاء التوتر ومن انسحابه منه، بحيث يوفر على نفسه التكاليف ويلقيها على الآخرين.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد إلى ما هو أخطر وأكثر تهديداً للقارة الأوروبية، وما هو أكثر جلباً للارباح لواشنطن؛ فإبقاء التوتر الأوروبي قائماً مع روسيا، يعني إبقاء التبعية الاقتصادية قائمة تجاه الولايات المتحدة،

تصعيد أمريكي في اليمن: أهداف معلنة وأبعاد خفية



شنت القوات الأمريكية ضربات واسعة على الأراضي اليمنية بأمر من الرئيس دونالد ترامب، في هجوم وصفته الإدارة الأمريكية بأنه «الأعنف». جاء هذا التصعيد بعد إعلان جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) استئناف حظر عبور السفن «الإسرائيلية» عبر البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب. وأكدت الجماعة أن هذه الخطوة تأتي رداً على استمرار الكيان الصهيوني في إغلاق المعابر، ومنع دخول المساعدات الإنسانية واحتياجات الأساسية من غذاء ودواء إلى الشعب الفلسطيني.

وفق ما نقلت صحيفة نيويورك تايمز، فإن الهدف المعلن للضربات الأمريكية هو «فتح ممرات الشحن الدولية التي عطلها الحوثيون»، بالإضافة إلى إرسال «إشارة تحذير قوية لإيران». وحذر ترامب الحوثيين، الذين وصفهم بـ «الإرهابيين»، من الاستمرار في «أعمالهم العدائية»، متوعداً بأن أي تصعيد سيواجهه برد عسكري حاسم، ويفتح أبواب الجحيم عليهم. كما وجه ترامب تحذيراً مباشراً لإيران بعدم تقديم دعم عسكري أو لوجستي للحوثيين.

استهدفت الغارات الأمريكية، وفق الصحيفة، مواقع استراتيجية تشمل السرادات، والدفاعات الجوية، وأنظمة الصواريخ، والطائرات المسيرة التابعة للحوثيين. وشمل

القصف عدة محافظات يمنية، مستهدفاً مرافق حيوية وبنية تحتية، مما أسفر عن سقوط 23 مدنياً و22 جريحاً في حصيلة أولية، إلى جانب دمار كبير طال مناطق مدنية. رغم شراسة الضربات الأمريكية، يبدو أن تأثيرها الحقيقي على المقدرات العسكرية للحوثيين سيكون محدوداً، نظراً لأن معظم قدراتهم محصنة في مواقع جبلية معقدة يصعب استهدافها. ومع ذلك، فإن هذا التصعيد يعكس رغبة أمريكية واضحة في رفع مستوى التوتر في المنطقة، مع التركيز على الضغط على دول مجاورة، مثل: السعودية ومصر، وإعادة خلط الأوراق الإقليمية.

ويتزامن هذا التحرك مع تقارير تشير إلى استخدام القوات

التصعيد ككل، يمكن أن يعتبر جزءاً من مسار المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران حول صفقة جديدة بما يخص البرنامج النووي، وهي المفاوضات التي ما تزال مستمرة رغم أنها تجري بمجملها وراء الكواليس، ودون إعلان.

المبذولة لتعزيز العلاقات بين دول المنطقة. فالتقارب المتزايد بين السعودية وإيران، وكذلك بين مصر وإيران، رغم أنه لا يزال في مراحله الأولية، يعتبر تهديداً مباشراً لذرائع الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي. ناهيك عن أن

الأمريكية الطائرات المسيرة، واستنفار القواعد العسكرية في الخليج، مما يوحي بمشاركة دول المنطقة في هذا الهجوم. ويبدو أن الهدف من وراء هذه الخطوة هو إشعال الفوضى وزعزعة الاستقرار الإقليمي، خاصة في ظل الجهود

«اليمين الشعبوي» ومغالطة «ترامب ضد الاحتكارات العالمية»



في ظل المفاوضات بشأن أوكرانيا وردة فعل الاتحاد الأوروبي ضد ترامب بسبب استعداده للتفاوض مع روسيا، تبني اليمينيون «المناهضون للمؤسسة» تكتيكاً خطيباً جديداً. إنهم يسعون لحشد الغربيين الساخطين إلى صف الولايات المتحدة، التي هي في الواقع ديكتاتورية إمبريالية، وذلك تحت ستار محاربة الهيمنة الليبرالية. السردية التي يروجون لها تزعم أن أوروبا تمثل المعقل المركزي للنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وأن ترامب قد «أنشأ» عن هذا النظام ليقود ثورة ضد راس المال العالمي. يتم تأطير هذه القصة على أنها «ترامب ضد العولميين»، حيث يتم تصوير الجانب الأمريكي على أنه النقيض لسيطرة الاحتكارات العالمية.

■ راينر شيا*

تعريب وإعداد: قاسيون

امتداداً للرأسمال الأمريكي، ففي ظل النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، والذي فقدت فيه الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية مكانتها السابقة، تعد الولايات المتحدة القوة الرئيسية التي تبقى الإمبريالية حتى المستفيدون الإمبرياليون الآخرون باتوا مجرد دول تابعة للولايات المتحدة. فلا توجد أي قوة إمبريالية أخرى تقترب من الولايات المتحدة في القوة الاقتصادية، ولهذا فهي اللاعب الإمبريالي الأساسي.

عندما نرى الأوروبيين يشعرون بالغضب لأن ترامب استراتيجياً مختلفة عن أتباعه الليبراليين المتحمسين لـ«أوكرانيا»، فإننا في الحقيقة نشهد غضب الجناح غير الترامبي من طبقتنا الحاكمة نفسها. أوروبا هي المكان الذي لا يزال فيه القطاع الليبرالي لرأس المال الاحتكاري مسيطراً، على عكس الولايات المتحدة، وقد فسر الكثيرون هذا على أنه سبب بحد ذاته لمساندة أمريكا. لكن الاصطاف مع أي معسكر داخل الإمبريالية هو خطأ دائماً، وعلاوة على ذلك، فإن الجانبين الأمريكي والأوروبي هما في الحقيقة جزء من المعسكر نفسه.

كما أوضحت «المبادرة الدولية للسلام»، فمن الضروري دعم أي جهد لإضعاف «النااتو»، لكن البيت الأبيض في عهد ترامب ليس حليفاً للقضية المناهضة للإمبريالية: «ترامب والبيت الأبيض يبدوان مصممين على المضي قدماً في محاولة تحقيق السلام مع روسيا. وهذا لم يكن ممكناً إلا لأن روسيا نجحت في مقاومة الضغوط الإمبريالية. في المقابل، يواصل الاتحاد الأوروبي تصعيد حربه ضد روسيا، منغمساً في غرور لا مثيل له ومحكوماً عليه بالانهيار. فكما استمروا في هذا المسار، زاد عمق السقوط الذي

ينتظرهم. ويمكن لهذا الوضع في النهاية أن يؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي برمته، مما سيفتح أفاقاً جديدة لنضال الطبقات الشعبية. لذا، نؤكد دعمنا الكامل للسلام الفوري مع روسيا والانسحاب الكامل لقوات «النااتو» من أوروبا الشرقية، في الوقت الذي نواصل فيه الكفاح ضد الإمبريالية الأمريكية».

من الخطأ الاعتقاد بأن الإدارة الأمريكية الجديدة ستبتني سياسة انعزالية. فالبيت الأبيض يسعى بدلاً من ذلك إلى أن تكون العولمة تحت سيطرته، وبالتالي سيحاول إعاقة توسع دول «بريكس» وضرب أي مقاومة مناهضة للإمبريالية.

هذه هي أهم نقطة تغفلها وسائل الإعلام البديلة اليمينية عن قصد: بينما تخوض واشنطن صراعاً ضد الجناح الأوروبي من العولمة، فإن هدفها الوحيد هو توحيد السلطة الاحتكارية العالمية داخل نطاقها الخاص. حتى الجناح الأمريكي لا يختلف عن الأوروبيين في مسألة إخضاع روسيا، إذ يسعى البيت الأبيض في عهد ترامب للضغط على روسيا أيضاً، ولكن بأسلوب مختلف. فقد قرر أن التخلي عن أوكرانيا ضروري من أجل أن تتمكن القوى الإمبريالية من توجيه المزيد من الموارد إلى محاربة الصين، والانكفاء عن أماكن أخرى في العالم لتركيز أولوياتها في منطقة غرب آسيا.

تعمل وسائل الإعلام البديلة الشعبوية اليمينية على التغطية على هذا التحول المحوري، وتقديمه على أنه شيء ثوري. والكثير من الجهات الإعلامية البديلة الأخرى، بما في ذلك تلك التي لا تنتمي إلى اليمين أو إلى تيار ترامب، تساعد بشكل غير مباشر في هذا التضليل من خلال التركيز المفرط على التعددية القطبية على حساب الصراع الطبقي. من الصحيح دعم التعددية القطبية، لكن إذا لم تُعطى الأولوية للنضال الطبقي، سيؤدي ذلك إلى نتائج عكسية. إذ سيقود أكثر الشرائح وعياً سياسياً بين الجماهير إلى حالة من التراخي، وإلى تبني فكرة أن الدفع الذاتي للتاريخ لا يحتاج لمساهمة الجماهير لهزيمة الإمبريالية.

الحقيقة أن جميع التطورات الإيجابية الأخيرة التي شهدناها على المستوى

الدولي، من تصدي روسيا لـ«النااتو» إلى الثورات في منطقة الساحل الإفريقي، كانت نتاج تعبئة جماهيرية من الأسفل إلى الأعلى. الجماهير قادرة على استغلال الاضطرابات التي تحدث نتيجة صراعات النخب، لكن الرأسمال لا يمكن هزيمته بمجرد انتظار أزماته الداخلية لتطيح به. فلو ترك الرأسمال المنهار ليحدد مصيره، فإنه لن يؤدي إلا إلى مزيد من الهمجية، كما شهدنا ونشهد في غزة. هناك استعداد واسع بين الجماهير لمقاومة النظام الإمبريالي، وقد ظهر ذلك في الاحتجاجات المؤيدة لغزة، وفي تزايد الرغبة الشعبية في تبني جهات نظر مناهضة للمؤسسة الحاكمة. لكن إذا أهملنا مهمة التنظيم الجماعي وبناء قوة الطبقة العاملة، فإن هذه الطاقة الشعبية لن تتحول إلى انتصار ضد الإمبراطورية.

السبب الذي يجعل «اليمين الشعبوي» يشكل انحرافاً عن هذه المهمة هو أن مصالحه الاقتصادية الجوهرية ليست بروليتارية، بل برجوازية أو برجوازية صغيرة. لا يسعى الشيوعيون إلى استبعاد أصحاب الأعمال الصغيرة، بل على العكس، تعمل على حشدهم جنباً إلى جنب مع العمال، لأننا أصدقاء حقيقيون للجماهير، على عكس أولئك الذين يروجون للصهيونية والإمبريالية تحت ستار «المعارضة». هذا التضليل الإعلامي موجه في المقام الأول إلى البرجوازية الصغيرة، من خلال الادعاء بأن ترامب يحارب القوى الاحتكارية العالمية التي تهدد أصحاب المشاريع الصغيرة في هذا البلد.

هناك بعض المحافظين الذين يرغبون في السلام مع روسيا بينما يصدقون الدعاية الصهيونية دون تمحيص، لكن هناك أيضاً الكثير من مؤيدي «ماغا» الذين باتوا يدركون التناقضات في هذا التفكير. وهذا ما يضعف حملة التضليل «اليمينية الشعبوية» ويفتح المجال أمام المناضلين الحقيقيين للوصول إلى الجماهير.

■ راينر شيا: كاتب أمريكي يُعرف عن نفسه بأنه ماركسي لينيني ويهتم في كتاباته بالحركات المناهضة للاستعمار والرأسمالية.

دون إحياء الحركة العمالية حول العالم لن يكون بروز التعددية القطبية كافياً لإنهاء النظام الاقتصادي الحالي بل ستنم إطالة عمر هذا النظام

عن الطائفية الوظيفية...



ما يحدث في الساحل السوري هي ضربة استباقية للحركة الجماهيرية الصاعدة بعد انهيار السلطة الساقطة، تتخادم فيه نفايات سلطة الأسد، مع قوى مشبوهة ضمن السلطة الجديدة، أو على أطرافها، تتوافق مصالح الطرفين موضوعياً على الأقل، في منع تحويل الصراع الملوث العنثي الدائر منذ سنوات، إلى صراع سياسي حضاري على أساس برنامج الخروج من الأزمة، ولما كان الطرفان قوى منبذة في البنية الاجتماعية السورية، كان لا بد من إطار أيديولوجي قادر على الاستقطاب والتجيش من خلال محاكاة هواجس بنية نفسية فلقية، مثقلة بالخوف والقهر تكونت خلال سنوات الحرب، فوجد هؤلاء ضالتهم في الطائفية كبضاعة جاهزة يمكن ترويجها وتسويقها بعد سنوات من الحرب الإعلامية النفسية التي تفضل الوعي الاجتماعي.

■ عصام حوج

الطائفي كلها... كما إن اصطفاً مصطفى طلاس وعبد الحليم خدام كليهما، ومواقفهما اللاحقة يؤكد المؤكد مرة أخرى، فالأول: هو أهم عرابي التوريث بعد موت الأسد الأب، والثاني: هو أول وأبرز من تصدى لما سمي في حينه ربيع دمشق وظاهرة المنتديات. في الصراع الدموي مع حركة الإخوان المسلمين، حاول حافظ الأسد وينجح في تحييد المراكز السنوية الأساسية في الصراع حلب ودمشق من خلال جملة من القوانين والمراسيم، التي تطلق يد الكومبرادور وقوى البرجوازية التقليدية بانتمائها الطائفي المعروف في السوق، بالتوازي مع حرمان حلفائه في الجبهة «الحزب الشيوعي» من عضوية مجلس الشعب في دورة عام 1982 ويضع بعض كوادره في المعتقلات على إثر بيان يدعو إلى احترام كرامات المواطنين، رداً على السلوك الاستفزازي لاتباع شقيقه رفعت الأسد الذين أطلق يدهم بعد أحداث حماة، وسيعتقل المئات من كوادر حزب العمل الشيوعي، ومع أغلب مكونات التيار القومي الناصري واليساري، ومن ثم سيختلف مع شقيقه بالذات رفعت الأسد، ويعقد صفقة على إخراج من السلطة، وهو ما سيتركز لاحقاً مع الوريث عندما اختلف مع ابن الخال خازن بيت مال السلطة... ما أردنا قوله من خلال هذا العرض الموجز لتاريخ الصراع السياسي في

الطائفية في سورية ووعي طارئ، هي ظاهرة وظيفية مستوردة، ولا يوجد تاريخياً أساس مادي لهذا النوع من الصراع في سورية على الصعيد الشعبي العام، لا تاريخ الصراع السياسي في سورية، ولا الثقافة السياسية السورية كانا طائفيين، وما ظهر وتآطر بعد 2011 هي ثقافة أمراء الحرب، الذين تحول نشاطهم إلى ما يشبه عمل الشركات الأمنية الخاصة، وتستثمر في بيزنس الحرب، وهو استثمار يتقاطع بشكل مباشر مع مصالح القوى الدولية والإقليمية، التي تستثمر في الأخرى في التنوع الثقافي الديني والقومي والطائفي لإشاعة الفوضى، وتقسيم الكيانات القائمة.

شيء من التاريخ.. وبالعربي الفصيح!

إذا أخذنا مرحلة حكم حزب البعث بعد 8 آذار 1963 كمعيار لطبيعة الصراع في سورية، سيبتين لنا من خلال التصفيات المتلاحقة التي جرت داخل السلطة، أن الصراع كان يجري بين أبناء الطائفة الواحدة، وإذا اعتمدنا الموقف من سلطة الأسد معياراً وحيداً لخط الصراع في البلاد، يمكن أن نقول: إن محمد عمران وصلاح جديد لاحقاً، وهما علويان، هما أكبر خصوم سلطة الأسد، مما يفند سرديّة النظام

عهد سلطة الأسد، وبالأسماء والوقائع: إن خط الصراع الأساسي في سورية لم يكن طائفيًا على الإطلاق، وإن سرديّة الصراع الطائفي في سورية، والسعي إلى إقحامه ودفعه إلى صدارة المشهد، هي في جُلبها ظاهرة مصنّعة في إطار الحرب الإعلامية النفسية، وتأتي في سياق فرض الثنائيات الوهمية على الوعي الجماهيري.

السلطة في سورية وخصوصاً في عهد الأب لم تكن إلا نسخة كاريكاتورية من بونابرتية تتظاهر بأنها فوق الصراعات، وتهيمن على المجال العام، وتستخدم التكتيكات والأدوات كلها: الأديان والطوائف والقبائل، ومعاهد تحفيظ القرآن، والمساجد والكنائس، والأحزاب، وحتى وزن سورية الإقليمية، لأمريين ثابتين: توسيع مطرد لقنوات الفساد، وتراكم الثروة، بالتوازي مع قمع أو إقصاء لم ينح منه لا رفيق درب، ولا شقيق، ولا ابن خال، ولا حليف، ولا علماني، ولا متدين، لينتج سلطة كانت تبدو قوية ومتماسكة وصلبة، ولكنها في حقيقة الأمر هشّة ومخترقة بالطول والعرض، وباتت عاجزة تماماً عن إدارة التوازن الاجتماعي، بدلالة ما حدث من انهيار سريع في 8 ديسمبر، فور رفع الغطاء عنها.

كيمياء الطائفية

أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الساقطة إلى تبلور شرائح اجتماعية واسعة من المهمشين، خصوصاً في الريف وأطراف المدن الكبرى، تعاني من الفقر والحرمان، ومظاهر القهر الاجتماعي كلها، في ظل عالم مفتوح بفعل الإعلام الرقمي، بالترافق مع مظاهر الترف والاستهلاك الاستفزازي، والبطر لشريحة ناهية وفاسدة، هذه المفارقة عمقت حالة الاغتراب لدى هذه الشرائح الاجتماعية العريضة، التي أصبحت تحت رحمة ثقافة إعلام البترودولار التي لم تكف يوماً عن بث السم الطائفي، أضف إلى ذلك

ما يمكن أن نسميه جيل الأزمة... فالطفل الذي كان عمره 15 عاماً مع بدء تفجر الأزمة أصبح الآن في سن الثلاثين، وتشرب بثقافة الأزمة بكل ما فيها من تشوّه، وتكون وعيه السياسي خلالها، أضف إلى ذلك الدور الذي يلعبه نموذج المثقف- والسياسي المأزوم العاجز والهامشي، الذي وجد في عموم انتماءات ما قبل الدولة ضالته، حتى يجد لنفسه حيزاً، ويأتي السلوك الاستفزازي الأرعن للجماعات المسلحة وأمراء الحرب، وسلوكها العملي على الأرض، وردود الأفعال عليها أحد مكمّلات العنث الطائفي، أضف إلى ذلك كله، غياب فعالية القوى السياسية الجادة القادرة على توظيف حالات الاحتقان والشحنات الوجدانية العاطفية بالاتجاه الصحيح، ترك شرائح سورية واسعة عرضة لتأثير الخطاب الطائفي البغيض، ومفاعيله، حتى يمكن اعتبارها مجتمعة كيميائية أي مشروع طائفي.

الخروج من المستنقع

تشير التجربة، بأنه لا يمكن ردع الخطاب الطائفي، بخطاب طائفي آخر، ومن يحاول ذلك يدخل ضمن اللعبة القنرة، والمشبوهة- لعبة تلوّث الوعي الاجتماعي- من حيث يريد أو لا يريد، فكل خطاب طائفي يخدم الخطاب المضاد له، التضاد هنا شكلي ظاهري لزوم تضاد المزاج الطائفي، وترسيخه في الوعي الجمعي، ضمن جدلية الفعل ورد الفعل. ومن هنا كان القول: ينبغي البحث عن حلول من خارج دائرة هذه الثقافة الملوثة، وخطاب رد الفعل، وفي هذا السياق لا يكفي أيضاً الحديث عن الأخوة والتضامن الاجتماعي على أهميتهما من الناحية الأخلاقية، بل ينبغي قبل كل شيء السعي إلى تجفيف المستنقع، وتصفية البيئة السياسية والأمنية التي ظهر الخطاب الطائفي وتنمى من خلالها، أي حل الأزمة الوطنية الشاملة التي تمر بها البلاد حلاً حقيقياً، من خلال معالجة أسبابها ومقدماتها.

لا يكفي أيضاً

الحديث عن
الأخوة والتضامن
الاجتماعي على
أهميتهما من
الناحية الأخلاقية بل
ينبغي قبل كل شيء
السعي إلى تجفيف
المستنقع وتصفية
البيئة السياسية
والأمنية التي ظهر
الخطاب الطائفي
وتنامي من خلالها

أهلاً بالسياسة بديلاً

يعبر المشهد في سورية اليوم عن نفسه، واقع يفرض نفسه ولا يمكن لأحد إخضاعه لأي مزاج أو رأي، واقع حاجته الماسة لممارسة السياسة، أن تدخل السياسة بيتنا الكبير سورية، سوريتنا جميعاً وتزيح كل ما عداها.

■ إيحاءات الاحمد

غالباً ما يستخدم الاستبداد أحد أهم وأخطر أدواته وهو توظيف الخوف لترسيخ هيمنته على المجتمع وإخضاعه، بداية يجري تخويف الناس وترويعهم من المجهول، ثم يتحول النظر إليهم والتعامل معهم كضحايا، إلى إحدى أدوات استلاب إرادتهم وفاعليتهم الذاتية، فالخوف من المجهول من جهة وربطه بالفوضى والتلويح بها من جهة أخرى يؤثر سلباً في الذات الفاعلة ويجعلها غير قادرة على التفاعل مع الحدث والقيام بفعل حقيقي.

ويؤدي تراكم تأثير أدوات الاستبداد هذه، في كثير من الأحيان إلى نتائج شائكة ومعقدة، تصل أحياناً إلى استدعاء واستخدام مفاهيم معينة مثل «الاستقرار» و«الأمن»... إلخ. بغرض تكريس السيطرة المطلقة فتكتمل دائرة استخدام الخوف لإعادة إنتاج القمع ليقوم بوظيفته

في تكريس السيطرة وحرف الصراع باتجاه مخالف لموقعه الطبيعي ومضمونه الفعلي. وغالباً ما يكون «الاستقرار» و«الأمن» الناتج عن مثل هذه العملية مجرد حالة مؤقتة قائمة على الخوف، سرعان ما تنهار عند أول اختبار جدي.

عكس السوريون مرات كثيرة وعياً سياسياً عالياً تجاوز في بعض الأحيان بعض النخب الإعلامية والسياسية، وأثبت أنه يستطيع أن يدير أموره إذا ما

أعطي الفرصة له.

يريد السوريون مصالحة وطنية شاملة مبنية على عدالة حقيقية، لأنهم يريدون مراجعة فعلية لا تتجاهل أخطاء الماضي، أياً كان مرتكبها، بل تسير في طريق بناء الجديد الذي يستحقونه، والذي دفعوا ثمنه غالياً. أما الاستمرار بتجاهل مالا يمكن ولا يحتمل تجاهله فلن يؤدي إلا إلى إعادة تكرار هذه الأخطاء والمأساة التي نجمت عنها لاحقاً، مهما أضيف إليها من لمسات لتحسينها والاضطرار إلى قبولها. ومن يرفضها ومهما كانت حجته في ذلك، والذي يحاول تبريره بسرديات عديدة مثل «الصلح المستحيل» بين

أهل البلد الواحد بعد كل ما جرى وما حدث... إلخ، بينما لا ينكر رغباته الدفينة في التعامل مع «الخارج» ومحاولة استرضائه.

من يفرض المصالحة سواء بشكل علني وواضح أو بشكل مضمّر يظهر في سلوكياته المختلفة، ومهما كان منطقته ومنطقه لذلك، إنما يعبر في العمق عن رفضه الإجابة عن تلك الأسئلة التي تطرحها عليه الحياة والواقع وتوضيح موقفه الحقيقي منها، وأهم ما فيها هو إرادة السوريين ببناء بلد يتساوى فيه السوريون على أسس سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... وتحفظ من خلالها كراماتهم وحقوقهم.

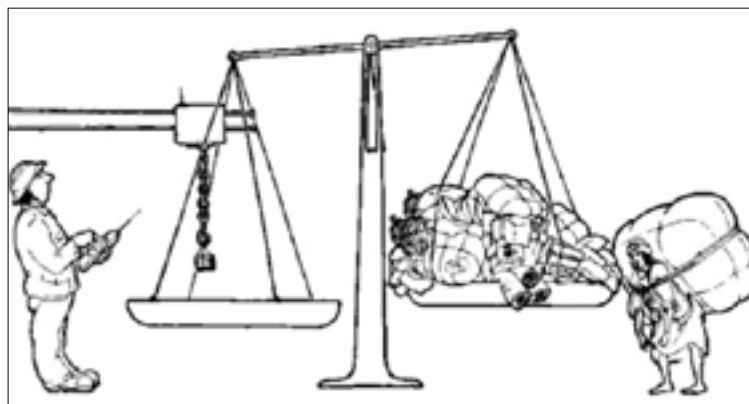
مساهمة روي ماورو ماريني في الاقتصاد السياسي للإمبريالية

بإعادة صياغة ما قاله ماو تسي تونغ: من أين تأتي الأفكار؟ هل تهبط من السماء؟ لا، إنها تأتي من الممارسة الاجتماعية، والصراع من أجل الإنتاج، والصراع الطبقي، والعمل العلمي. هناك صلة وثيقة بين ما يحدث في العالم - التطور التاريخي - ومشروع الطبقات والدول، والنقاشات النظرية والسياسية.

■ توركيك لاويست

ما الذي ميّز التطور التاريخي في فترة الستينيات الطويلة (1955-1975) التي أنتجت نظرية التبادل غير المتكافئ؟ كان أحد العوامل الرئيسية هو عملية إنهاء الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كانت الحربان العالميتان حاسمتين للقوة المهيمنة الجديدة التي برزت بعد تراجع الإمبراطورية البريطانية وهي الولايات المتحدة. وقد أتاح تراجع الإمبراطورية البريطانية وصعود الاتحاد السوفيتي قوة موازنة في مواجهة صعود الولايات المتحدة فرصة سانحة لحركات التحرر في المستعمرات، فيما أصبح يُعرف بدول العالم الثالث.

دفعته الولايات المتحدة بعد الحرب نحو إنهاء الاستعمار لتفتح المستعمرات الأوروبية السابقة أمام الاستثمارات والتجارة الأمريكية، أي التحول من الاستعمار إلى الاستعمار الجديد. في غضون ذلك، رأى الاتحاد السوفيتي في إنشاء دول جديدة معارضة للاستعمار حلفاء جدداً محتملين ضد الرأسمالية الغربية. شاركت الدول الآسيوية والإفريقية من الموجة



هذا الصراع، أصبحت حرب فيتنام رمزاً لهذا التناقض.

أدى صعود المشاريع ذات التوجه الاشتراكي في العالم الثالث، من الصين وفيتنام شرقاً إلى كوبا وتشيلي غرباً، إلى نقاشات نظرية وسياسية جديدة، أبرزها حول التفسير الصيني للماركسية في شكل الماوية، ولكن أيضاً من قبل ثوريين آخرين من العالم الثالث، شمل هؤلاء تشي جيفارا وفيدل كاسترو في كوبا، وفرانز فانون في الجزائر، وهو تشي مينه ونغوين جياب في فيتنام، وأميلكار كابرال في غينيا بيساو، وإدواردو موندلين في موزمبيق.

كان روي ماورو دي أراوجو ماريني (1932 - 1997) اقتصادياً وعالم اجتماع برازيليّاً، يُعرف ماريني عالمياً بأنه أحد واضعي نظرية التبعية، والاستغلال المفرط، والتبادل غير المتكافئ.

■ مقتطفات من مقالة في مجلة Monthly Review

كانوا وكنا



عمال مرفأ طرطوس يعتصمون،

«يجب» توزيع الكتلة الإنتاجية بـ

تدخل عمال مرفأ طرطوس في إضراب عن العمل نهاية عام 2010، ونفذوا اعتصاماً أمام مبنى المحافظة بداية عام 2011 احتجاجاً على توزيع الكتلة الإنتاجية بشكل غير عادل. وانتصر العمال في الحصول على مطالبهم. من تغطية جريدة قاسيون للاعتصام، العدد 484 السبت 8 كانون الثاني 2011.

تدخل عمال مرفأ طرطوس في إضراب عن العمل نهاية عام 2010، ونفذوا اعتصاماً أمام مبنى المحافظة بداية عام 2011 احتجاجاً على توزيع الكتلة الإنتاجية بشكل غير عادل. وانتصر العمال في الحصول على مطالبهم. من تغطية جريدة قاسيون للاعتصام، العدد 484 السبت 8 كانون الثاني 2011.

لماذا سمحت الولايات المتحدة بمرور غاز قطري لسورية؟

تم الكشف مؤخراً عن أن دولة قطر ستبدأ بتوريد غاز طبيعي لسورية عبر الأراضي الأردنية «في خطوة تهدف إلى معالجة النقص الحاد في إنتاج الكهرباء وتحسين أداء البنية التحتية في سورية».



للبحث عن خيارات أخرى ودول أخرى لا تهمها العقوبات الأمريكية، بما في ذلك الصين وروسيا، وحتى إيران. ولهذا السبب بالذات، تقوم واشنطن بتأمين «تنفيسات» صغيرة من طراز الغاز الطبيعي القطري لتوليد 400 ميغا واط، لإحياء الأمل لدى السلطات في سورية بأن رفع العقوبات ربما يحدث في وقت ما.

هذا الأسلوب في التلاعب، ينبغي أن يكون واضحاً ومكشوفاً، وينبغي علينا كسوريين، سواء كقوى سياسية أو مجتمعية أو سلطات، أن نتخلص بأسرع وقت ممكن من أوامم الرفع القريب للعقوبات الأمريكية، وأن نحدد خيارتنا بناءً على مصالح سورية الفعلية، واستناداً لمواردنا الداخلية بالدرجة الأولى، ومن ثم بالاستفادة من التوازنات الدولية والصراعات الدولية لتوظيفها لمصلحتنا، دون الخضوع لأي طرف من الأطراف المتناقضة...

الإنتاج، ولن تساعد بشكل حقيقي في معالجة المشكلات الاقتصادية الكبرى التي يعيشها السوريون... فإعادة إقلاع الاقتصاد الوطني تحتاج بالحد الأدنى إلى إجمالي توليد كهربائي لا يقل عن 7000 إلى 8000 ميغا واط.

ما الهدف إذاً؟

إذا كان هذا التوريد الجديد لن يغني ولن يضمن من جوع، فإن له هدفاً سياسياً ينبغي تحديده، وهذا الهدف فيما نعتقد يتمثل بالتالي: يواصل الأميركيان فرض عقوباتهم على سورية، ويواصلون خنقها عبر هذه العقوبات، وهم في الوقت نفسه يحاولون قطع الطريق على انفتاح سورية على أي احتمالات أخرى بعيدة عنهم، وعن الغرب بالمعنى الاقتصادي. بكلمة بسيطة، حين تقتنع السلطات في سورية بأن الأمريكي لن يرفع العقوبات، ولن يسمح لسورية بالتعافي، فإنها ستكون مضطرة

العقوبات، ما يطرح سؤالاً عن غايات واشنطن من هذا «السماح»...

أولاً: لا شك أن قطر وغيرها من الدول العربية، باتت لها مصلحة حقيقية بإحلال الاستقرار في سورية، الأمر الذي يجعل من تقديم الدعم الاقتصادي لسورية أمراً بديهياً وطبيعياً.

ثانياً: رغم ذلك، فإن قدرة البلدان العربية والخليجية تحديداً على دعم سورية اقتصادياً، ما تزال مقيدة إلى حد بعيد بالعقوبات الأمريكية؛ فالمشكلة هنا ليست مشكلة موارد بالنسبة للدول العربية، ولكنها مشكلة سياسية تتعلق برفض واشنطن فتح صناديق المساعدات نحو سورية، إلا وفق ضوابط محددة تتحكم هي به، ويصعب في أهدافها السياسية.

ثالثاً: زيادة 400 ميغا واط كهرباء، تكاد لا تعني شيئاً في الواقع السوري؛ لا شك أن ساعة وصل كهربائي إضافية هي أمر لن يرفضه أي سوري، ولكنها لن تسمح بإطلاق عجلة

عماد طحان

وأفادت وكالة الأنباء القطرية، بأن هذه المبادرة تأتي في إطار توقيع اتفاقية بين صندوق قطر للتنمية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سيتولى الإشراف على الجوانب التنفيذية للمشروع.

كمية الغاز الطبيعية التي سيتم توريدها ستسمح بتوليد 400 ميغا واط من الكهرباء، علماً أن التوليد الحالي للكهرباء في سورية هو بحدود 1600 ميغا واط، أي أن الزيادة في التوليد ستبلغ 25% الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى زيادة عدد ساعات الوصل الكهربائي المنزلي بمعدل ساعة واحدة يومياً. في الوقت نفسه، فقد كشفت وكالة رويترز نقلاً عن مسؤول أمريكي، أن الولايات المتحدة سمحت بتمرير هذه الصفقة عبر استثناءها من

قاسيون

للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2025

استمرار حملة الاشتراكات السنوية < كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار